جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

معهد العلوم الإسلامية

قسم أصول الدين

مصطلح "لا بأس به" وسياقاته عند الإمام أحمد من خلال كتابه "العلل ومعرفة الرجال"

مذكرة تخرّج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

في العلوم الإسلامية - تخصص: عــلوم الحــديث

الطالب: عبد العزيز رحماني

المشرف: د. عبد المجيد مباركية

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
خريف زتون	دكتور	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	رئيسا
عبد المجيد مباركية	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
يوسف تريعة	أستاذ	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 1438– 1439هـ/ 2017– 2018 م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من كانا سببا في وجودي؛ أمي الحنونة التي فقدتها وأنا في أَمَسِ الحاجة إليها، لكن صورتها لم تفارق مخيلتي، وكم كانت حريصة على تعلمي، جمعني الله بها في الفردوس الأعلى، وكذا أبي الغالي الذي كان أباً وأُمًا ولم يزل كذلك، وما انفك يشحذ همتي لطلب العلم، فاللهم أطل في عمره، وأرحمهما ربي كما ربياني صغيرا .

ولا يسعني أن أنسى من وقف إلى جانبي؛ بدءا بالزوجة الغالية والأبناء الأعزاء: توأماي عبيدة وعبادة وإلى بُنيتي مارية، وكذا إلى من جمعني بهم أبوايَّ؛ إخوتي وأبنائهم فردا فردا، وإلى جميع الأصدقاء والأصحاب، وإلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد .

شكر وعرفان

الحمد لله وحده الذي وفقني في حياتي العلمية، أشكره شكرا يليق به جلَّ في علاه، وأصلي

وأسلم على من كان سببا في ما أنا عليه من الهداية والإسلام.

ثم أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى من كان عونا لي في هذا العمل المتواضع أستاذي

وشيخي: مبـاركية عبد المجيد المدعو "كمال " الذي ما قصر في توجهي ونصحي حتى خارج

مجال الدراسة مع كَثرة انشغالاته وضيق وقته، فجزاه الله عني خير الجزاء، ثم الشكر موصول

لكل أساتذة المعهد دون استثناء، وأخص بالذكر اللجنة المناقشة على تكرمها للنظر إلى هذا

البُحيث، وإلى كل من ساعدني في هذا العمل ولو بكلمة أو نصح أو إرشاد.

ثم يجول في خاطري كلمات أبت إلا الحضور وهي شكر خاص إلى إمام الأئمة الذي علمني

السنة والحديث محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله– وجزاه عن الإسلام والمسلمين خيرا،

وإلى الأخ: دحدي إسماعيل الذي أعتبره شيخا وأبا وأخا وصديقا.

ملخص البحث

يتناول هذا البحث مصطلح " لا بأس به" وسياقاته عند الإمام أحمد من خلال كتابه "العلل ومعرفة الرجال"، ولقد جاء في مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة، خُصصت المقدمة للتعريف بالموضوع وذكر أهميته، وسبب اختياره وأهدافه والدراسات السابقة ومنهج العمل فيه. أما المبحث الأول فاشتمل على ترجمة للإمام أحمد وأما المبحث الثاني فالتعريف بكتابه العلل، وجاء المبحث الثالث والرابع كالدراسة التطبيقية للرواة الذين أُطلق في حقهم هذا الوصف، وقد بلغ عددهم ثلاث وخمسون ومائة (153) راويا، فذكرت في المبحث الثالث مصطلح "لا بأس به" وأشباهه فجاء على النحو التالي:

أ- ما به بأس: 05.

ب- ليس به بأس: أولا: مجردة: 59 ذُكر منهم 30، ثانيا: مزيدة 20 ذُكر منهم 14.

ج- ما "به" أو "بحديثه" بأس: 08 + 01.

أما المبحث الرابع فاشتمل على مصطلح "ما أرى به بأس" ونظائره، فجاء على النحو التالي:

أ- ما أرى به بأس: 43 ذُكر منهم 22.

ب- ما "كان" أو "لم يكن" أو "أرجوا ألا يكون" به بأس: 05 + 05 + 2.

ج- ما أعلم "به" أو "بحديثه" أو " ما أظن به" بأس: 03 + 01 + 01.

أما الخاتمة فقد اشتملت على أهم النتائج والتوصيات المقترحة.

Research Summary

This research deals with the term "good" and its contexts in Imam Ahmad through his book "Illness and knowledge of men." it contains introduction, two chapters and a conclusion, the introduction was devoted to the definition of the subject and mentioned the importance and reason of its selection and objectives and previous studies and methodology. The first topic included a translation of the Imam Ahmed, and the second section, the definition of the book of ills, and came the third and fourth, such as the practical study of the narrators who launched the right to this description, and the number of three and fifty and one hundred (153) narrated, mentioned in the third section the term " The similarities came as follows:

A - There is nothing wrong with it 5.

B - There is nothing wrong with it. Firstly: abstract: 59. 30 of them are mentioned, secondly :added 20 . 14 of them are mentioned.

C – nothing with him or no thing with his speech : 08 + 01.

The fourth section included the term "what I see by the bass" and its counterparts, came as follows:

A – I don't see any thing wrong with him : 43 of them 22.

B. who "was" or "did not" or "please do not be" no thing wrong : 05 + 05 + 2.

C- I don't know "with him" or "his talking" or " I don't think" thing wrong : 03 + 01 + 01.

The conclusion included the most important findings and recommendations proposed.

مقدمـــــــة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

إن من أعظم نعم الله على هذه الأمة أن حفظ لها دينها، بحفظ كتابه العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، واصطفى رجالا لحفظ سنة نبيه صلى الله عليه وسلم من أن يُزاد فيها ما ليس منها، وخصها – الأمة – بما يُعرف بالإسناد، الذي لولاه لقال من شاء ما شاء، فشمرو على سواعد الجد والاجتهاد لمعرفة رجاله وسلسلة رواته ومعرفة أبائهم وبلدانهم وأخبارهم وكل ما يتعلق بهم، حتى صاروا يعرفونهم كأبنائهم، فميزوا الصادق من الكاذب والحافظ من غيره، فنشأ عن ذلك علم هو من أشرف العلوم ألا وهو علم الجرح والتعديل، الذي لا يُطيقه إلا جهابذة العلماء ممن وُصف بالورع والتقوى مع الفطنة وقوة البصيرة، فمن هؤلاء الأئمة مع قلتهم إمام أهل السنة والجماعة أحمد بن حنبل، الذي اعترف بعلمه وإمامتة العدو قبل الصديق، والقاصي قبل الداني، والمُخالف قبل المُؤيد، فألف فيه وصنف وتكلم فجَرَّح وعدَّل، فجاءت عُصارة ذلك في كتابه "العلل ومعرفة الرجال" الذي يُعد من أفضل الكتب وأكثرها استيعابا في الكلام على الرجال، فلقد تكلم فيه عن عدد من الرواة واستعمل عبارات وألفاظ تحتاج إلى فكها وحل تشفيرها ومعرفةِ مرادِه منها.

1- إشكالية الموضوع وأهميته:

أ- **إشكالية الموضوع:** إن مصطلح "لا بأس به" قد ورد بكَثرة مع تنوعه واختلاف سِيَّقِه في كتاب العلل، لذا جاء هذا البحث لمحاولة فهم مقصوده منه، وعلى أي أساس يطلقه، وللوصول إلى ذلك لابد من الإجابة عن سؤال رئيس وأسئلة أخرى فرعية:

السؤال الرئيس: ما مراد أحمد من مصطلح " لا بأس به" وسياقاته من خلال كتابه "العلل ومعرفة الرجال" ؟

وينبني عن هذا السؤال أسئلة فرعية:

- ✓ هل هذا المصطلح وسياقاته توثيق أم تجريح؟ وهل هي مطردة أم لا؟
- ✓ ما الفرق بين هذه المصطلحات؟ أم هي على رتبة واحدة؟
- ✓ ما عدد الرواة الذين ورد فيهم هذا المصطلح؟ وعلى أي أساس يتم ذلك؟

ب- **أهمية الموضوع:** من خلال الأسئلة السابقة تبرز أهمية الموضوع التي تتمثل في:

- الإحاطة بأقوال أحد النقاد الكبار؛ وهو الإمام أحمد، في نوع من أنواع الجرح والتعديل أو لفظة من ألفاظها، وكشف الستار عما يحمله هذا المصطلح من معانٍ خفية عند الكثير من أهل العلم.

2- أسباب اختيار الموضوع:

إن من أهم أسباب اختياري لهذا الموضوع أمور منها:

- ✓ دراسة هذا المصطلح الذي كثيرا ما يمر بمن حاول تتبع رواة حديث ما، والذي تضارب آراء بعض طلبة العلم فيه.
- ✓ معرفة طريقة أحد أئمة النقد في الحكم على الراوي، وممارسة ذلك عمليا.

- ✓ الميول لمثل هذا الإمام الذي ملأ اسمه الأفاق.
- ✓ الشغف بعلم الحديث عموما وعلم العلل والجرح والتعديل خصوصا.

3- عنوان البحث:

لقد جاء عنوان البحث كالتالي:

مصطلح "لا بأس به" وسياقاته عند الإمام أحمد من خلال كتابه العلل ومعرفة الرجال.

4- أهداف البحث:

- ✓ محاولة الوصول إلى الراجح من مراد أحمد من مصطلح "لا بأس به" وسياقاته.
- ✓ معرفة درجة صحة أحاديث من جاء وصفهم بهذه العبارة.
- ✓ محاولة الإحاطة بمجمل أحكامه على راو معين واختلاف عباراته فيه.
- ✓ بيان دقة نقاد الحديث في كلامهم على الرواة.
- ✓ إظهار مدى سعة اطلاع الإمام على حال الرواة.
- ✓ إثراء البحث في مجال الجرح والتعديل ومعرفة اصطلاحات أهل الفن.

5- الدراسات السابقة:

إن الدراسات السابقة مما يساعد البحث في عمله وتمهد له الطريق وتختصرها له، لذا سعيت جاهدا في البحث عنها فلم أظفر سوى بعدد قليل جدا جاءت كالتالي:

أ- مصادر ومراجع عامة:

1- منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل من خلال كتابه العلل ومعرفة الرجال: تأليف: د. أبو بكر كافي، تحت إشراف: د. محمد عبد النبي، وتقديم: د. حمزة المليباري، نشر: دار ابن حزم بيروت، سنة: 1426هـ/ 2005م، الطبعة الأولى منه، ولقد جاء في مجلد واحد اشتمل على مقدمة و أربعة أبواب وخاتمة، بحيث

احتوى الباب الأول على فصلين، ذكر في الفصل الأول: نشأة النقد وتطوره إلى عصر الإمام أحمد، وفي الفصل الثاني: التعريف بالإمام أحمد وكتابه العلل، والذي كان من مراجع البحث المبحث الثالث من هذا الفصل، في كلامه عن كتاب العلل، أما الباب الثاني فذكر فيه أجناس العلة وألفاظ التعليل ومدلولاتها عند الإمام أحمد، ولقد جاء في فصلين، أما الباب الثالث فقد تطرق فيه إلى: قرائن التعليل والترجيح عند الإمام أحمد، وجاء ذلك في فصلين، ثم جاءت الخاتمة لتحوي أهم النتائج والتوصيات التى خرج بها الباحث.

ب – مصادر ومراجع خاصة:

لقد عانيت كثيرا في البحث في الانترنت وسألت أهل التخصص فلم أجد من تناول الموضوع بدراسة خاصة سوى باحثة من جامعة الأردن التي جاءت رسالتها بعنوان: "دراسة لفظ لا بأس به وليس به بأس عند الإمام أحمد، ومقارنة حكمه فيهم بأحكام النقاد": وهي رسالة لنيل درجة الماجستير في الحديث، من إعداد: غفران عبد الكريم علي الهاشم، بكلية أصول الدين بجامعة العلوم الإسلامية العالمية بالأردن، وهي غير متوفرة في الانترنت إلا ملخص عملها وخطة بحثها والمقدمة.

6- منهجية البحث والمنهج المتبع:

أ- المنهجية المتبعة:

1-الاستقراء التام لكتاب العلل ومعرفة الرجال للرواة الذين قال فيهم الإمام أحمد "لا بأس به" أو أحد سياقاتها.

- جاء المبحث الثالث والرابع كدراسة تطبيقية للرواة الذين قال فيهم أحمد تلك المصطلحات، وهم 175 راويا بالمكرر، و153 راويا من غير المكرر، درست منهم 93 راويا.

- أذكر في كل واحد منهم: ترجمة مختصرة؛ أذكر فيها اسمه ونسبه وكنيته ومن أخرج له من أصحاب الكتب، وقد يتخلف شيء منها.
- اعتمدت على هذه الترجمة من تقريب التهذيب للحافظ، وأبقيت على رموزه في ذكر أصحاب الكتب، وقد أحذف بعض ما قد يُطيل الترجمة، مثل: ضبط الألفاظ، فأعوضه بالشكل في اللفظ نفسه، وما إلى ذلك.
- أنقل كلام أحمد بنصه الذي له تعلق بالبحث من العلل وأحذف قول ابنه.
- نقلت كلام الأئمة غيره من تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر، فأقتصر فيه على كلام المشهورين وأحذف من روى عنهم وأقدم وأخر كلام بعضهم على بعض بحسب الزمن، مثلا: أقدم ابن مهدي على ابن معين وعليه فقس.
- إن لم توجد للراوي ترجمة في التقريب، ذكرتها من تاريخ الإسلام أو ميزان الاعتدال للذهبي، كما أَلْجأ أحيانا لتاريخ بغداد للخطيب أو لسان الميزان لابن حجر.

2- اقتصرت في مصطلحين هما: "ليس به بأس" و "ما أرى به بأس" على نصف عدد الرواة وذلك خشية الإطالة وتجاوز المذكرة العدد المسموح به وهو: 85 كأقصى حد، ومع هذا كله فقد تجاوزت 100 صفحة ولا حول ولا قوة إلا بالله، لذا أرجو من اللجنة المناقشة أخذ كل هذا بعين الاعتبار.

3- أما بالنسبة للتحشِيَّة:

- فإني أذكر المؤلِف وسنة وفاته ثم عنوان الكتاب ثم المحقق ومن شاركه إن وجد، ثم رقم المادة، ثم الجزء ثم أفتح قوسا أذكر فيه: رقم الطبعة إن وجد، ثم دار النشر ومقرها، ثم سنة النشر وأُغلق القوس وأتبعه برقم الصفحة. هذا كله عند أول ذكر للمصدر أو المرجع.
- فإذا تكرر المرجع أو المصدر في موطن آخر اكتفيت بذكر: المؤلِف وعنوان الشهرة للكتاب ورقم المادة والجزء والصفحة، إلا في الدراسة التطبيقية لما تكرر كلا من: التقريب والتهذيب والعلل، أوردتهم باسم الشهر فقط دون ذكر المؤلِف.

- وإذا تكرر في نفس الصفحة قلت: المصدر نفسه، أما إذا تكرر في صفحة أخرى ذكرت نفس المعلومات السابقة مع إردافها ب: مصدر سابق، إلا في الدراسة التطبيقية للكثرة تكرار المراجع والمصادر الثلاث.

4- لقد قمت بتقسيم هذه العبارات إلى ستة سيق، بحيث جمعت كل المصطلحات المتقاربة مع بعضها البعض، وذكرت تلك المصطلحات تحت عناوين فرعية، ورتبت الرواة الذين ذُكر فيهم هذا المصطلح ترتيبا هجائيا، فمن كان فيه (المصطلح) رواة قليل ذكرهم كلهم، ومن كثر رواته رتبتهم جميعا ثم ذكرت نصفهم بأن أذكر راو وأترك آخر وقد أخالف أحيانا حسب الشهرة أو غير ذلك.

5- أما بالنسبة للفهارس قد رتبتهم على حروف المعجم، وتفصيل ذلك:

- لم أذكر فهارس الآيات والأحاديث والأماكن والبلدان وذلك لعدم ورود أي آية أو حديث، أما الأماكن فقد وردت مدينة "مرو" فقط، وخشيت زيادة عدد الصفحات.
- أضفت ملحا ذكرت فيه كل الرواة الذين قال فيهم الإمام أحمد "لا بأس به" أو أحد سياقاتها، قسمتهم حسب السيق وذكر رقم المادة في العلل ورقم الصفحة من هذا البحث، لكي لا أعيد ذكرهم في فهرس الموضوعات العامة الذي جاء في آخر صفحات البحث.
- أورد فهرسا لأسماء الأعلام الذين تم ذكرهم وآخر خاصا بالمصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليهم في الرسالة.

ب- المنهج المتبع: لقد ورد في البحث ثلاثة مناهج رئيسة، وهي:

- ❖ المنهج الاستقرائي: ويبزر في تتبع كلام أحمد أو النقاد في الراوي أو الرواة.
- ❖ المنهج الوصفي: ويبرز في التعريف بأحمد وكتابه وكذا تراجم الرواة.
- ❖ المنهج التحليلي المقارن: من خلال النظر في كلام أحمد والأئمة ومقارنتها مع بعضها البعض، وكذا محاولة فهم مراده من مصطلحاته وعباراته.

7- الصعوبات:

- ✓ قلة المراجع، إذ أني لم أقف على من تناول الموضوع بعينه إلا رسالة ماجستير من جامعة الأردن لم أظفر بها، وقد سبق الإشارة إليها.
- ✓ ضيق الوقت بالنسبة لموضوع مثل هذا، إذ يحتاج لكثير تتبع لكلام النقاد وتفكيك عباراتهم ومحاولة معرفة مرادهم والعيش مع كتبهم لفترة أطول.
- ✓ قيود المنهجية الأكاديمية بعدد صفحات معينة في مثل هذه البحوث، فقد عانيت كثيرا لتقليل عدد صفحات البحث قد المستطاع.

8- خطة البحث:

لقد جاء البحث في: مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة.

- ☒ **المقدمة:** فقد احتوت على التعريف بالموضوع وأهميته، وذكر أسباب اختياره، والأهداف المرجوة، والدراسات السابقة فيه وكذا بعض الصعوبات التي اعترت الباحث.
- ☒ **المبحث الأول:** واشتمل على ترجمة موجزة للإمام أحمد.
- ☒ **المبحث الثاني:** وجاء للتعريف بكتاب العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد.
- ☒ **المبحث الثالث:** جاء كدراسة تطبيقية للرواة الذين وصفوا بمصطلح "لا بأس به" أو أحد أشباهه، وتفصيل ذلك كالتالي:

أ- ما به بأس: وتم ذِكر خمسة رواة فيه.

ب- ليس به بأس: ولقد قسمتها إلى قسمين:

1- مجردة: أي بدون أن ترد معها زيادة، وذكرت فيها تسعة وعشرين راويا ثم أضفت راويا جاء في حقه قوله: ليس بحديثه بأس. فكان عدد ذلك كله ثلاثين راويا.

2- مزيدة: أي وردت مع أصل لمصطلح زيادات أخرى وجاء ذلك في حق عشرين راويا ذكرت منه أربعة عشرة رواة.

ج- ما "به" أو "بحديثه" بأس: لقد جاء قوله " ما به بأس" في ثمانية رواة، أما قوله "ما بحديثه بأس" فقد ورد في راو واحد.

☒ **المبحث الرابع:** فقد جاء كدراسة تطبيقية للرواة الذين وصفوا بمصطلح "ما أرى به بأس" أو أحد نظائره، وتفصيل ذلك كالتالي:

أ- ما أرى به بأس: وجاء ذلك في حق ثلاثة وأربعين راويا تطرقت لاثنين وعشرين منهم.

ب- ما "كان" أو "لم يكن" أو "أرجو ألا يكون" به بأس: أما قوله "ما كان به بأس" فورد في خمس رواة، وقوله "لم يكن به بأس" ورد في خمس رواة كذلك، بينما قوله "أرجو ألا يكون به بأس" فقد جاء في راويين فقط.

ج- ما أعلم "به" أو "بحديثه" أو " ما أظن به" بأس: ورد في الأول منهم أي قوله "ما أعلم به بأس" في ثلاث رواة، بينما ورد في قوله "ما أعلم به بأس" و" ما أظن به بأس" راو واحد لكل منهما.

☒ الخاتمة: فقد اشتملت على أهم النتائج والتوصيات المقترحة من طرف الباحث.

المبحث الأول: التعريف بالإمام أحمد

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ونشأته وطلبه للعلم

المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه وثناء العلماء عليه

المطلب الثالث: وفاته ومؤلفاته

المبحث الأول: التعريف بالإمام أحمد

لقد قُسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، اشتمل أولها على ترجمة له ذُكر فيها: اسمه ونسبه ومولده ونشأته وطلبه للعلم وأدبه فيه، أما الثاني فحوى: تلاميذه وشيوخه وثناء العلماء عليه، وفي الثالث: وفاته ومؤلفاته.

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ونشأته وطلبه للعلم

– **1: اسمه ونسبه:** هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال ابن أسد بن إدريس بن عَبد الله بن حَيّان بن عَبد الله بن أنس بن عوف بن قاسِط ابن مازِن بن شَيْبان بن ذُهْل بن ثَعلبة بن عُكَابَةَ بن صَعْب بن علي بن بكر بن وائل بن قاسط بن وهب بن أَفْصى بن دُعْمِيّ بن جَدِيلة بن أَسَد بن رَبيعة بن نزار بن مَعدٌ بن عَدنان بن أُد بن أُدَد بن الهَمَيْسع بن حمل بن النَّبْت بن قَيْذار ابن إسماعيل بن إبراهيم الخليل عليه السلام[1]

– 2: كنيته ولقبه: يكنى[2] بـ: أبي عبد الله، نسبة لولده عبد الله، أو بـ: أبي صالح أحيانا، ويلقب: بأحمد الشيباني، أو بـ: إمام أهل السنة.

– **3: مولده**[3]: ولد أبو عبد الله على الصحيح المشهور سنة أَربع وَسِتِّينَ وَمِائَة فِي أَولهَا؛ فِي ربيع الأول. وَجِيء بِي حمل من مَرْو[4] فهو مروزي الأصل بغدادي المنشأ.

---

[1] – أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (597هـ)، مناقب الإمام أحمد، ت: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، (ط2، دار هجر– مصر، 1409هـ)، ص.16.

[2] – شمس الدين الذهبي (748هـ)، سير أعلام النبلاء، ت: مجموعة من المؤلفين بإشراف شعيب الأرناؤط، ج11، (ط3، مؤسسة الرسالة–بيروت، 1405هـ/ 1985م)، ص177.

[3] – صالح بن أحمد بن حنبل(265هـ)، سيرة الإمام أحمد بن حنبل، ت: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، (ط2، دار الدعوة – الإسكندرية– مصر، 1404هـ)، ص 29.

[4] – مرو: بفتح الميم وسكون الراء المهملة ثم واو، إحدى أكبر مدن خُراسان، ومعناها بالفارسية: المرج. أبو عبيد عبد الله البكري الأندلسي (ت: 487هـ)، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، ج4، (ط3، عالم الكتب– بيروت، 1403هـ)، ص 1216.

– **4: نشأته وطلبه للعلم:** لقد نشأ الإمام يتيما؛ حيث قدمت أمه بغداد وهي حامل به فولدته في الطريق، وتوفي أبوه محمد بن حنبل شابا وله ثلاثون سنة.

وقد شرع في طلب العلم صغيرا، فقال عن نفسه: " كنتُ وأنا غُليم أختلف إلى الكتّاب، ثم اختلفت إلى الديوان وأَنا ابن أَربع عشرة سنة، وكان أول شيء طلبي الحديث في سنة تسع وسبعين، في السنة التي مات فيها مالك وحماد بن زيد"[1].

وكان ابتدائه في الطلب من شيوخ بغداد، ثم رحل إلى الكوفة والبصرة ومكة والمدينة واليمن والشام والجزيرة، فكتب عن علمائها وسمع من شيوخها، وكانت أول رحلاته داخل بلاده العراق؛ فقد رحل إلى الكوفة سنة ثلاث وثمانين، وعمره تسع عشرة سنة، بعد موت شيخه هشيم بن بشير الواسطي؛ وكان هدفه السماع من عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، لكنه لم يظفر ببغيته؛ إذ كان عيسى حاجاً في تلك السنة، وأصيب الإمام أحمد بمرض ألجأه للعودة إلى بغداد، قال –رحمه الله–: "حج عيسى بن يونس سنة ثلاث وثمانين في السنة التي مات فيها هشيم، ... وخرجت إلى الكوفة في تلك السنة، فمرضت ورجعت، وقدم عيسى الكوفة بعد ذلك بأيام ولم أسمع منه، ولم يحج عيسى بعد تلك السنة، وعاش بعد ذلك سنين"[2]

كما كانت أولى رحلاته إلى البصرة في رجب سنة ست وثمانين ومائتين، وهو في الثانية والعشرين من عمره، ثم خرج منها في رمضان من تلك السنة، وسمع من سهل بن يوسف الأنماطي[3] بها، ثم عاد إليها في ذي القعدة سنة أربع وتسعين ومائتين، وهو في الثلاثين من عمره، فأقام عند يحيى بن سعيد القطان ستة أشهر،

---

[1] – أبو عبد الله أحمد بن حنبل (241هـ)، العلل ومعرفة الرجال، برواية ابنه عبد الله، ت: وصي الله عباس، ج1، (ط2، دار الخاني – الرياض، 1422هـ / 2001م)، ص 518، رقم 1217.

[2] – المصدر نفسه، ج1، ص 559، رقم 1334.

[3] – سهل بن يوسف الأنماطي أبو عبد الرحمن ويقال أبو عبد الله البصري (190هـ)، روى له الجماعة سوى مسلم. يوسف بن عبد الرحمن، أبو الحجاج المزي (742هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ت: د.بشار عواد معروف، ج12، (ط1، مؤسسة الرسالة– بيروت، 1400هـ/ 1980م)، ص 213 و 214.

وخرج منها سنة خمس وتسعين، ثم رجع إليها أيضا وهو في السادسة والثلاثين من عمره في سنة مائتين، وحضر عدة مجالس للحديث، سمع من كبار علمائها، وهي آخر مرة يدخل فيها البصرة، وفي هذا السياق يقول – رحمه الله – : " دخلت البصرة في أول رجب سنة ست وثمانين ومائة، ومات المعتمر في سنة سبع وثمانين في أولها، ودخلت الثانية سنة تسعين، ودخلت الثالثة في سنة أربع وتسعين وخرجت في سنة خمس وتسعين، فأقمت على يحيى بن سعيد ستة أشهر، ودخلت سنة مائتين ولم أدخلها بعد ذلك وقدمت البصرة سنة أربع وتسعين وقد مات غندر بلغني أن غندر مات سنة ثلاث وتسعين ... "[1]

أما رحلاته خارج العراق فمنها مكة المكرمة لأداء شعائر الحج ولقاء العلماء، فقد حج خمس مرات ثلاث منها ماشيا على رجليه، قال عبد الله: " حجّ أبي خمس حَجات؛ ثلاث حِجج ماشيًا، اثنتين راكبًا، وأنفق في بعض حجاته عشرين درهمًا"[2]، وسمعته يقول: "وافيت سفيان أربعة مواسم، كل ذلك أسمع منه، وأقمت بمكة سنة، وأول سنة حججت سنة سبع وثمانين (187هـ) سنة مات فضيل؛ قدمنا وقد مات فضيل، والثانية سنة إحدى وتسعين ومائة"[3].

أما المدينة فقد كانت أمنيته أن يدخلها في أول حج له ليسمع من علمائها، لكن لم يكتب الله له ذلك فقال: " أول سنة حججت سنة سبع وثمانين، كنت أمشي ولم يقدر

[1] – العلل ومعرفة الرجال، برواية عبد الله بن أحمد، ج 3، ص 448، رقم 5904، 5905، 5906. مصدر سابق.

[2] – ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد، ص 388. مصدر سابق.

[3] – العلل ومعرفة الرجال، برواية عبد الله بن أحمد، ج 3، ص 139، رقم 4607. مصدر سابق.

لي دخول المدينة يعني تلك السنة، وكانت معي أطراف لأبي علقمة الفروي[1]، فلم يقدر أن أسمع منه شيئا"[2]، وإن كان قد دخلها بعد.

كذلك طلب الخروج إلى الري لكن لم يكن عنده مال لذلك، فقال – رحمه الله –: "ولو كانَ عندي خمسون درهماً كنت قد خرجت إلى الرَّي إلى جَرير بن عبد الحميد، فخرج بعضُ أصحابنا ولم يمكني الخروج"[3]

لكن وُفق للخروج إلى اليمن والشام، ففي اليمن سمع من عبد الرزاق الصنعاني، ومكث عنده فترة، فقال: " .. وكنا عند عبد الرزاق باليمن، فجاءَنا موت سفيان بن عُيَيْنَة، وعبد الرحمن بن مَهدي، ويحيى بن سعيد سنة ثمان وتسعين ومئة"[4]. أما في الشام فخرج لسماع من محمد بن يوسف الفريابي فبلغه موته وهو في الطريق فغير وجهته إلى حمص فسمع من محدثيها خاصة أبو اليمان الحكم بن نافع، قال ابن عساكر: " وكان قد خرج إلى الشام قاصدا لمحمد بن يوسف الفريابي إلى قيسارية فبلغته وفاته في الطريق فعدل إلى حمص فسمع بها أبا اليمان الحكم بن نافع ويزيد بن عبد ربه الجرجسي وبشر بن شعيب بن أبي حمزة وعلي بن عباس واجتاز بدمشق أو بأعمالها في طريقه"[5].

وقد كان أبو عبد الله شيخا مخضوبا، طويلا، أسمر شديد السُّمرة، ووصفه محمد بن عباس النَّحوي فقال: " رأيت أحمد بن حنبل حسن الوجه، ربعة، يخضب بالحناء

[1] – عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي فروة القرشي الأموي، أبو علقمة الفروي المدني، مولى آل عثمان بن عفان. المزي، تهذيب الكمال، ج16،ص 63. مصدر سابق.

[2] – العلل ومعرفة الرجال، برواية عبد الله بن أحمد، ج 1، ص 560، رقم 1336. مصدر سابق.

[3] – ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد، ص 29. مصدر سابق.

[4] – نفس المصدر، ص 27.

[5] – أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (571هـ)، تاريخ دمشق، ت: عمرو بن غرامة العمروي، ج5، (ط لابوجد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ / 1995م)، ص 253.

خضابا ليس بالقاني، في لحيته شعرات سُود، ورأيت ثيابه غلاظا بيضا، ورأيته معتما، وعليه إزار"[1].

- 5: أدبه في طلب العلم:

لقد كان - رحمه الله- من أحسن الناس خلقا وأدبا خاصة مع مشايخه وأقرانه من طلاب العلم، ولا أدل على ذلك من كلامهم، وإليك بعضه[2]:

- عن عمرو الناقد، قال: " كنا عند وكيع، وجاءَ أَحمد بن حنبل فقعد- وجعل يصِف من تواضعه بين يديه- قال عمرو: فقلت: يا أبا عبد الله، إن الشيخ يُكرِمك فمالك لا تتكلم؟ قال: وإن كان يكرمني! فينبغي لي أَن أُجِلَّه ".

- وقال قتيبة بن سعيد: " قدمت بغداد وما كانت لي هِمَّة إلا أَن أَلقى أَحمد بن حنبل، فإذا هو قد جاءَني مع يحيى بن معين، فتذاكرنا، فقام أَحمد بن حنبل وجلس بين يديّ، وقال: أَمْلِ عليَّ هذا، ثم تذاكرنا، فقام أَيضاً وجلس بين يدي، فقلت: يا أَبا عبد الله، اجلس مكانك، فقال: لا تشتغل بي، إنما أُريد أَن آخذ العلم على وجهه ".

- إسحاق الشهيدي، قال: " كنت أَرى يحيى القطان يُصلي العصر، ثم يستند إلى أَصل منارة مسجده، فيقف بين يديه علي بن المديني، والشاذَكوني، وعمرو بن علي، وأَحمد بن حَنبل، ويحيى ابن معين، وغيرهم، يسألونه عن الحديث وهم قيام على أَرجلهم، إلى أَن تحين صلاةُ المغرب، لا يقول لأحد منهم: اجلس، ولا يجلسون هَيبة وإعظاماً ".

- قال خلف: " جاءَني أَحمد بن حنبل يسمع حديث أَبي عَوانَة، فاجتهدت أَن أَرفعه فأَبى، وقال: لا أَجلس إلا بين يديك، أُمِرْنا أَن نَتواضع لمن نتعلم منه ".

---

[1] - الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج11، ص 184. مصدر سابق.

2 - ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد، ص 70-72. مصدر سابق.

المطلب الثاني: تلاميذه وشيوخه وثناء العلماء عليه

– **1: شيوخه**[1]: لقد سمع أبو عبد الله – رحمه الله – من خلق كثير أوصلهم المزي في التهذيب إلى أكثر من 130 شيخا، فمن أشهرهم: سفيان بن عيينة، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني، ومحمد بن إدريس الشافعي، وعبد الرحمان بن مهدي، وكيع بن الجراح، وإسماعيل ابن علية، وعبد الرحمن بن مهدي، وأسود بن عامر المعروف بشاذان، وجرير بن عبد الحميد الرازي، وأبي أسامة حماد بن أسامة، وأبي داود سليمان بن داود الطيالسي، وشبابة بن سوار الفزاري، وأبي عاصم الضحاك بن مخلد النبيل، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وعفان بن مسلم الصفار، وأبي نعيم الفضل بن دكين، وقبيصة بن عقبة، وقتيبة بن سعيد، ومحمد بن جعفر غندر، ومحمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري، ومحمد بن يوسف الفريابي، ومعاذ بن معاذ العنبري، وهشيم بن بشير الواسطي، ومعتمر بن سليمان التيمي، وأبي سلمة منصور بن سلمة الخزاعي، وأبي قرة موسى بن طارق الزبيدي، ويحيى بن آدم، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ويحيى بن سعيد الأموي، ويحيى بن سعيد القطان، ويزيد بن هارون، ويعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري، وغيرهم.

– **2: تلاميذه**[2]: لقد كان أبو صالح من أوعية العلم، لذا تهافت عليه طلبة العلم من كل حدب وصب ممن دونه في السن أو أقرانه وحتى ممن هم أكبر سنا منه، لينهلوا من غزير علمه، ولقد منَّ الله عليه بطلبة أصبحوا أئمة من بعده، فمن أشهر من سمع منه وأخذ عنه العلم: صاحبا الصحيحين – البخاري ومسلم – ، وأبو داود، وأبو حاتم محمد ابن إدريس الرازي، وأبو زرعة عبيد الله بن عبد الكريم الرازي، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، وأبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المروذي، وأبو بكر أحمد بن محمد الأثرم الطائي، وإسحاق بن منصور الكوسج، وبقي بن مخلد الأندلسي، وابناه عبد الله وصالح، وأبو بكر عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا، وأبو زرعة عبد الرحمن

[1] – المزي، تهذيب الكمال، ج1، ص 437– 440. مصدر سابق.

[2] – نفس المصدر، ج1، ص 440– 442.

بن عمرو الدمشقي، وأبو الحسن عبد الملك بن عبد الحميد الميموني، وعثمان بن سعيد الدارمي، وعلي ابن المديني ومات قبله، وعمرو بن منصور النسائي، والفضل بن زياد القطان، والفضل بن سهل الأعرج، والقاسم بن محمد المروزي، وأبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي وهو آخر من حدث عنه، وغيرهم. هؤلاء ممن دونه في السن.

– أما من أقرانه: ويحيى بن معين، وعلي ابن المديني، عبد الرحمن بن إبراهيم دحيم الدمشقي، أبو قدامة عبيد الله بن سعيد السرخسي، وزياد بن أيوب الطوسي، وأحمد بن أبي الحواري، وأبو عمار الحسين بن حريث المروزي، والحسين بن منصور بن جعفر النيسابوري، وزياد بن أيوب الطوسي، وغيرهم.

– أما من شيوخه فمنهم: عبد الرحمن بْن مهدي، وعبد الرزاق بْن همام، وقتيبة بْن سَعِيد، ومحمد بْن إدريس الشافعي، ووكيع بن الجراح، والأسود بْن عامر شاذان، وأبو الوليد هشام بْن عَبد المَلِك الطيالسي، وغيرهم.

– أما من هم أكبر منه وليسوا من شيوخه فمنهم: خلف بْن هشام البزار، وداود بْن عَمْرو الضبي، وغيرهما.

– **3: ثناء العلماء عليه:** كان الإمام إماما في الفقه والحديث والأدب وفي كل شيء، وهذا بشهادة الكبير والصغير والقرين، والمخالف قبل الصديق والموافق، وهذه بعض كلامهم فيه:

– قال عبد الله بن أحمد ابن حنبل: سمعت أبا زرعة يقول: كان أحمد بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث، فقيل له: وما يدريك؟ قال: ذاكرته فأخذت عليه الأبواب.

– قال يوماً سعيد بن عمرو البرذعي لأبي زرعة: يا أبا زرعة، أنت أحفظ أم أحمد بن حنبل؟ قال: بل أحمد بن حنبل، قال: وكيف علمت ذلك؟ قال: وجدت كتب أحمد بن

حنبل ليس في أوائل الأجزاء ترجمة أسماء المحدثين الذين سمع منهم، فكان يحفظ كل جزء ممن سمعه، وأنا لا أقدر على هذا[1].

– وهذا محمد بن مسلم بن وارة وسئل عن علي بن المديني ويحيى بن معين أيهما كان أحفظ؟ قال: علي كان أسرد وأتقن، ويحيى أفهم بصحيح الحديث وسقيمه، وأجمعهم أبو عبد الله أحمد بن حنبل، كان صاحب فقه وصاحب حفظ وصاحب معرفة.

– عبد الله بن أحمد بن شبويه قال سمعت قتيبة بن سعيد بقول: لو أدرك أحمد بن حنبل عصر الثوري ومالك والأوزاعي والليث بن سعد لكان هو المقدم[2].

– قيل لأَبي زُرْعَة: من رأَيتَ من المشايخ المحدثين أحفظ؟ فقال: أَحمد بن حنبل، حُزِرَت كتبه في اليوم الذي مات فيه فبلغت اثني عشر حِملاً وعِدلاً، ما كان على ظهر كتاب منها "حديث فلان"، ولا في بطنه "حدثنا فلان" وكل ذلك كان يحفظه من ظهر قلبه[3].

– وقال إِسحاق بن راهويه: كنت أُجالس بالعراق أَحمد بن حنبل، ويَحيى بن مَعِين، وأَصحابنا، فكنا نتذاكر الحديث من طريق وطريقين وثَلاثة، فيقول يَحيى بن معين من بينهم: وَطريق كذا، فأَقول: أَليس قد صَحَّ هذا بإِجماع منا؟ فيقولون: نعم. فأَقول: ما مرادُه؟ ما تَفسيره؟ ما فقهه؟ فيبقون كلهم إِلا أَحمدَ بن حنبل[4].

[1] – والتي قبلها، ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد، ص 73، 74. مصدر سابق.

[2] – والتي قبلها، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي ابن أبي حاتم (327هـ)، الجرح والتعديل (المقدمة)، (ط1، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، و دار إحياء التراث العربي – بيروت، 1271هـ / 1952م)، ص 293.

[3] – ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد، ص 75. مصدر سابق.

[4] – ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل، ص 293 و 294. مصدر سابق.

– قال الخلال: وسمعت عبد الله بن أَحمد بن حنبل يقول: قال لي أَبي: خذ أَي كتاب شئتَ من كتب وكيع من المصنف، فإن شئت أَن تسأَلني عن الكلام حتى أَخبرك بالإسناد، وإن شئت بالإسناد حتى أَخبرك أَنا بالكلام[1].

– قال إبراهيم الحربي: " أَدركت ثلاثة لن يُرى مثلهم، تَعْجِزُ النساءُ أَن يلِدن مثلهم؛ رأَيت أَبا عُبيد القاسم بن سَلاّم ما مثَّلتُه إلا بجبل نُفخ فيه روح؛ ورأَيتُ بشر بن الحارث فما شَبهته إلا برجل عُجِنَ من قَرنه إلى قَدمه عقلاً؛ ورأَيت أَحمد بن حنبل فرأَيت كأَنَّ الله جَمع له علم الأَولين والآخرين من كل صنف"[2].

– وهذا أَحمد بن سَعيد الدارمي يقول: ما رأَيتُ أَسوَد الرأس أَحفظَ لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا أَعلَم بفقهه ومَعانيه، من أَبي عبد الله أَحمد ابن حنبل.

– وعن أَحمد بن محمد بن عبد الحميد الكوفي، قال: سمعت يحيى بن مَعين وسأَله رجل عن مسأَلة سكنى في دكان، فقال: ليس هذا بابتنا، هذا بابَةُ أَحمد بن حنبل. قال الخلال: وكان أَحمد قد كَتبَ كُتب الرأي وحفظها، ثم لم يلتفت إِليها، وكان إذا تكلم في الفقه تكلم كلام رجل قد انتقد العلوم، فتكلم عن معرفة[3].

المطلب الثالث: مؤلفاته ووفاته

– **1: مؤلفاته**[4]: بالرغم مما ابتلي به من الحبس ومنع من التحديث والخروج إلى الناس إلا أنه خلف آثارا كثيرة نذكر منها:

1 – مسنده المعروف بـ: مسند الإمام أحمد بن حنبل.

---

[1] – ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد، ص 76. مصدر سابق.

[2] – المزي، تهذيب الكمال، ج23، ص 359. مصدر سابق.

[3] – والتي قبلها، ابن الجوزي، مناقب الإمام أحمد، ص 78، 79. مصدر سابق.

[4] – د.أبو بكر كافي، منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل من خلال كتابه العلل، (ط1، دار ابن حزم بيروت – لبنان، 1426هـ/ 2005)، ص 94 – 106 .

2- العلل ومعرفة الرجال . رواية عبد الله بن أحمد.

3- العلل ومعرفة الرجال . رواية المروذي.

4- العلل ومعرفة الرجال . رواية صالح بن الإمام أحمد.

5- العلل ومعرفة الرجال . رواية الميموني.

6 - سؤالات أبو بكر الاثرم لأحمد بن حنبل.

7- سؤالا أبي داود السجستاني للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم.

8- مسائل الإمام أحمد . رواية ابنه عبد الله.

9- مسائل الإمام أحمد . رواية ابنه صالح.

10- مسائل الإمام أحمد . رواية أبي داود السجستاني.

11- مسائل الإمام أحمد . رواية ابن هانئ.

12 - فضائل الصحابة.

13 - أصول السنة.

14 - السنة الكبير، جمع فيه أبو بكر الخلال كلام أحمد في الإعتقاد.

15 - الأشربة.

16 - الرد على الجهمية والزنادقة.

17 - الزهد.

- 2: وفاته:

إن وفاة أهل العلم والفضل تختلف عن غيرهم من حيث أثرهم في الأمة وما خلفوه من بعدهم.

قال صالح بن أحمد: " حُم أبي ليلة الأربعاء فدخلت عليه يوم الأربعاء وهو محموم يتنفس نفسا شديدا وكنت قد عرفت علته وكنت أمرضه إذا اعتل، وكان يختلف إليه غير متطبب كلهم مسلمون، وجاء الناس يعدونه قلت: يا أبتي قد كثر الناس، قال: فأي شيء ترى؟، قلت: تأذن لهم فيدعون لك، قال: استخر الله، فجعلوا يدخلون عليه أفواجا حتى تمتلئ الدار فيسألونه ويدعون له ثم يخرجون ويدخل فوج آخر، وكثر الناس وامتلأ الشارع وأغلقنا باب الزقاق وجاء رجل من جيراننا قد خضب فدخل عليه فقال أبي: إنى لأرى الرجل يحيى شيئا من السنة فأفرح.

ولم يَزل أبي يصلي في مرضه قائما أمسكه فيركع ويسجد وأرفعه في ركوعه وسجوده، ولم يزل عقله ثابتا وهو في خلال ذلك يقول كم اليوم في الشهر فأخبره، فقال لي جئني بالكتاب الذي فيه حديث ابن إدريس عن ليث عن طاووس أنه كان يكره الأنين فقرأته عليه فلم يئن إلا في الليلة التي توفي فيها"[1].

ولما كان يوم الجمعة لإحدى عشرة خلت من ربيع الأول توفي أبو عبد الله – رحمه الله رحمة واسعة – وله من العمر سبع وسبعون سنة، ولقد فقدت الأمة إماما من أعظم أئمتها فإن لله وإن إليه راجعون[2].

[1] – سيرة الإمام أحمد، لابنه صالح، ص 125 وما بعدها. مصدر سابق.

[2] – الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج6، ص 90، بتصرف. مصدر سابق.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب العلل ومنهج مؤلِفه فيه

المطلب الأول: التعريف بالكتاب

المطلب الثاني: منهج المؤلِف في كتابه

المبحث الثاني: التعريف بكتاب العلل ومنهج مؤلِفه فيه

إن كتاب العلل ومعرفة الرجال من أهم كتب العلل، إذ جمع فيه مؤلِفُه حصيلة عمره العلمي والمعرفي، ليسهل عمن جاء بعده الخوض في مضمار هذه العلوم، فيا ترى ما هي العلوم التي احتواها؟ وما هي مصادره التي أعتمد عليها؟ وما منهج مؤلفه فيه؟ وأسئلة كثيرة أخرى سأحاول الإجابة عنها خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: التعريف بالكتاب

- **1: اسم الكتاب:** لقد سُمِيَّ هذا الكتاب بعدة تسميات[1]: 1- العلل ومعرفة الرجال، 2- العلل، 3- التاريخ، 4- التاريخ والمسائل، 5- التاريخ والعلل، 6- التاريخ الكبير.

لكن الأقرب للصواب " العلل ومعرفة الرجال" وذلك لاشتهاره بين أهل العلم بهذا الاسم، ثم هو الثابت على ظهر مخطوطات الكتاب[2]، والله أعلم.

- **2: توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلِفه:** إنَّ ثبوت نسبة كتاب "العلل ومعرفة الرجال" للإمام أحمد أمرٌ ظاهرٌ لا شكَّ فيه، ولكن اقتضت منهجية الأبحاث العلمية إيراد الأدلة على مثل هذا الأمر، فأقول: قد دلَّ على صحة نسبة هذا الكتاب إلى الإمام أحمد أمورٌ كثيرة منها على سبيل الإشارة - :

- ✓ الاستفاضة والشهرة التي هي من أقوى الأدلة على ثبوت نسبة أي كتاب إلى مؤلِفه، فقد استفاضت نسبة هذا الكتاب للإمام أحمد واشتهرت بين أهل العلم في القديم والحديث.
- ✓ أنه قد نسبه له عددٌ كبيرٌ من أهل العلم في القديم والحديث.

[1] - د.أبو بكر كافي، منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل من خلال كتابه العلل، ص 109. مصدر سابق.

[2] - العلل ومعرفة الرجال،مقدمة المحقق ص 80. مصدر سابق.

- ✓ نسبه له أصحاب كتب الفهارس والمعاجم وكل من صنف في العلل والجرح والتعديل، فمن أقدمهم[1]:
  - العُقَيلِي في كتابه الضعفاء حيث قال: " قرأت على عبد الله بن أحمد (كتاب العلل) عن أبيه فرأيت فيه حكايات كثيرة عن أبيه عن على بن عبد الله (يعني ابن المديني)"[2].
  - ابن أبي حاتم حيث قال في ترجمة عبد الله بن أحمد: ".. وكتب إليَّ بمسائل أبيه وبعلل الحديث وكان صدوقا ثقة"[3].

- 3: موضوع الكتاب:

إن موضوع الكتاب يكاد يشمل جميع أبواب علوم الحديث، فأما من حيث علل الحديث، فإنه يذكر الأحاديث من كل باب من أبواب العلم، ويشير إلى نوع العلة، من نكارة، أو غرابة، أو إرسال، أو تدليس، أو تصحيف، أو إدراج، أو قلب، أو بطلان، أو وضع. وأما من حيث الكلام في الرجال فيتكلم عن الثقات، والضعفاء، ومن رمي بالابتداع، والمتروكين، والمتهمين، والوضاعين، يذكر ما يتعلق بجرحهم وتعديلهم، وذكر أسمائهم، وألقابهم وكناهم، وكنى المعروفين بالأسماء، وأسماء المعروفين بالكنى، وأنسابهم، والمؤتلف والمختلف، والمتشابه، والمبهمات، ومواليد الرواة ووفايتهم، ومواطنهم، وإثبات سماع بعضهم من بعض ونفيه حيث لم يثبت. وأما القسم الأكبر من الكتاب فهو في الكلام عن الأسانيد والمتون وما فيها من العلل[4].

---

[1] – نفس المصدر، ص87 و 88.

[2] – أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (322هـ)، الضعفاء الكبير، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، ج3، (ط1، دار المكتبة العلمية – بيروت، 1404هـ – 1984م)، ص 253.

[3] – ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 5، ص 7. مصدر سابق.

[4] – بشير علي عمر، منهج الإمام أحمد في إعلال الحديث، ج1، (ط1، وقف السلام، 1425هـ / 2005م)، ص52. بتصرف يسير جدا.

- 4: مصادر الإمام في الكتاب:

بالنظر لمكانة الإمام العلمية وكثرة شيوخه نجد تعدد مصادره في الكتاب وإن كانت في الأصل لا تخرج عن مصدرين أساسين هما[1]:

أ- كلام النقاد قبله، وما تلقاه من شيوخه ومن أئمتهم من قبلهم، وهذا سواء كان في الحديث وعلومه أو في الفقه وغيره.

ب- اجتهاداته الخاصة، النابعة عن النظر في المرويات وكذا معاصرته للرواة هذا في ما يخص الحديث وعلومه، أو الفتاوى والآراء الفقهية التي جاءت عن طريق النظر والقياس فهو إمام مجتهد.

فمن أمثلة المصدر الأول:

- قال عبد الله: " قال أبي قال يحيى بن سعيد ما رأيت أحدا أحسن حديثا من شعبة"[2].
- قال عبد الله: " قال أبي قال يحيى بن سعيد ما كتبت عن سفيان شيئا إلّا قال حدثني أو حدثنا إلّا حديثين ثمّ قال أبي حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان عن سماك عن عكرمة ومغيرة عن إبراهيم وإن كان من قوم عدو لكم قالا هو الرجل يسلم في دار الحرب فيقتل فليس فيه دية فيه كفّارة"[3].
- قال عبد الله: " سمعته يقول كان عبد الرّحمن بن مهدي ترك حديث أبي صالح باذام وكان في كتابي عن السّديّ عن أبي صالح فتركه لم يحدثنا به عنه وترك بن مهدي بآخرة جابر الجعفيّ"[4]

[1] – د.أبو بكر كافي، منهج الإمام أحمد في التعليل، ص 115. مصدر سابق.

[2] – أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، رقم: 2629، ج 2، ص 367. مصدر سابق.

[3] – المصدر نفسه، رقم: 318، ج1، ص 242.

[4] – المصدر نفسه، رقم: 3309، ج2، ص 502.

- قال عبد الله: " قال أبي سمعت عبد الرّحمن بن مهدي يقول القاسم بن الفضل الحرّاني من شيوخنا الثّقات"[1].
- قال عبد الله: " حدّثني أبي قال حدثنا سفيان بن عيينة قال كان عمرو وأبو الزبير لا يخضبان وابن أبي نجيح والأعمش لا يخضبان وأبو حصين أبيض الرّأس واللحية"[2].
- قال عبد الله: " سمعت أبي يقول كان وكيع إذا أتى على حديث جويبر قال سفيان عن رجل لا يسمّيه استضعاف له ثمّ قال حدثنا وكيع قال حدثني أبي عن رجل عن سعيد بن جبير عن بن عبّاس قال أبي هذا مسلم الأعور كان وكيع لا يسمّيه على عمد" [3].
- قال عبد الله: " سمعت أبي قال سمعت أبا داود قال حدّثنا شعبة قال أخبرنا عاصم بن بهدلة قال سمعت أبا وائل يحدّث عن المغيرة بن شعبة أنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم أتى سباطة قوم فبال قائما وما هو كما يقول الأعمش ما حدّثنا أبو وائل إلا عن المغيرة بن شعبة قال شعبة وقد كنت قد سمعت حديث الأعمش منه فلقيت منصورا فسألته فحدّثنيه عن أبي وائل عن حذيفة أنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم أتى سباطة قوم فبال قائما"[4].

أما المصدر الثاني فمن أمثلته:

- قال عبد الله: " سمعت أبي يقول كنت أنا وعلي بن المدينيّ فذكرنا أثبت من يروي عن الزّهريّ فقال عليّ سفيان بن عيينة وقلت أنا مالك بن أنس وقلت مالك أقل خطأ عن الزّهريّ وابن عيينة يخطئ في نحو عشرين

[1] – أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، رقم: 3254، ج 2، ص 494. مصدر سابق.

[2] – المصدر نفسه، رقم: 2437، ج2، ص 324.

[3] - المصدر السابق، رقم: 3465، ج2، ص 525.

[4] - المصدر نفسه ، رقم: 4505، ج 3، ص 119.

حديثا عن الزّهريّ في حديث كذا وحديث كذا فذكرت منها ثمانية عشر حديثا وقلت هات ما أخطأ فيه مالك فجاء بحديثين أو ثلاثة فرجعت فنظرت فيما أخطأ فيه بن عيينة فإذا هي أكثر من عشرين حديثا"[1].

- قال عبد الله: " سألت أبي أي القراءة أحب إليك قال قراءة المدينة فإن لم تكن فقراءة عاصم قال وأكره من قراءة حمزة الكسر الشّديد والإضجاع"[2]

- قال عبد الله: "سألت أبي عن القراءة بألحان فكرهها وقال لا إلّا أن يكون طبع الرجل مثل قراءة أبي موسى حدرا"[3].

- 4: زيادات عبد الله على أبيه

إن الكتاب الذي بين أيدينا هو من رواية عبد الله[4] عن أبيه، والذي من عادته أن له زيادات في غالب الكتب التي رواها عن أبيه، مثل زيادته في "المسند"[5]، وكتاب "فضائل الصحابة" و"الزهد".

أما بالنسبة لهذا الكتاب فقد بلغت زيادته فيه نحوا من (712 مادة)[6]، تضمنت الجرح والتعديل، والكلام في العلل، والأسماء والكنى، وبعض علوم الحديث الأخرى، وهذه الزيادات مما نقلها عبد الله عن شيوخه الذين بلغ عددهم (54 شيخا)[7] جلهم من كبار علماء الحديث وهذه أسماء بعضهم:

---

[1] – المصدر نفسه ، رقم: 2543، ج 2، ص 349.

[2] - المصدر نفسه ، رقم: 4506، ج 3، ص 120.

[3] – المصدر السابق، رقم: 2564، ج 2، ص 354.

[4] – أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانيّ البغدادي، (290هـ).

[5] – وقد أفردها الدكتور: عامر حسن صبري بمؤلف سماه " زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل فى المسند" أحصاها إلى (229 حديث)، وهو مطبوع لدار البشائر الإسلامية.

[6] – د.أبو بكر كافي، منهج الإمام أحمد في التعليل، ص126. مصدر سابق.

[7] – المصدر نفسه، ص 127.

- أبو بكر بن أبي شيبة[1].
- عثمان بن أبي شيبة[2].
- أحمد بن إبراهيم الدورقي[3].
- أحمد بن منيع[4].
- إسحاق بن منصور الكوسج[5].
- زهير بن حرب بن شداد، أبو خيثمة النسائي[6].
- محمد بن العلاء الكوفي، أبو كريب[7].
- بندار، محمد بن بشار أبو بكر[8].
- يحيي بن معين[9].

[1] – عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الواسطي الأصل أبو بكر ابن أبي شيبة الكوفي ثقة حافظ صاحب تصانيف من العاشرة مات سنة 235هـ، (خ م د س ق). الحافظ بن حجر، تقريب التهذيب، ت: محمد عوامة، (ط1، دار الرشيد – سوريا، 1406هـ/ 1986)، رقم: 3575، ص 320.

[2] – عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي أبو الحسن ابن أبي شيبة الكوفي ثقة حافظ شهير وله أوهام، من العاشرة مات سنة 239هـ، (خ م د س ق)، تقريب التهذيب، رقم: 4513، ص 386. مصدر سابق.

[3] – أحمد ابن إبراهيم ابن كثير ابن زيد الدورقي النكري بضم النون البغدادي ثقة حافظ من العاشرة مات سنة 246هـ، (م د ت ق)، التقريب، رقم: 3، ص 77. مصدر سابق.

[4] – أحمد بن الأزهر بن منيع أبو الأزهر العبدي النيسابوري صدوق كان يحفظ ثم كبر فصار كتابه أثبت من حفظه من الحادية عشرة مات سنة 263هـ، (س ق)، التقريب، رقم: 5، ص 77. مصدر سابق.

[5] – إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج أبو يعقوب التميمي المروزي ثقة ثبت من الحادية عشرة مات سنة 251هـ، (خ م ت س ق)، التقريب، رقم: 384، ص 103. مصدر سابق.

[6] – زهير بن حرب بن شداد أبو خيثمة النسائي نزيل بغداد ثقة ثبت روى عنه مسلم أكثر من ألف حديث من العاشرة مات سنة 234هـ، (خ م د س ق)، التقريب، رقم: 2042، ص 217. مصدر سابق.

[7] – محمد بن العلاء بن كريب الهمداني أبو كريب الكوفي مشهور بكنيته، ثقة حافظ من العاشرة مات سنة 247هـ، (ع)، التقريب، رقم: 6204، ص 500. مصدر سابق.

[8] - محمد بن بشار بن عثمان العبدي البصري أبو بكر بندار ثقة من العاشرة مات سنة 252هـ، (ع)، التقريب، رقم: 5754، ص 469. مصدر سابق.

[9] - الإمام، الحافظ، الجهبذ، شيخ المحدثين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام، ولد سنة 158هـ، وتوفي سنة 233هـ. الذهبي في السير، ج11، ص 71، 91. مصدر سابق.

المطلب الثاني: منهج المؤلِف في كتابه

1- وصف الكتاب:

لقد جاء الكتاب في ثمانية (08) أجزاء كما في طبعة "دار الخاني بالرياض"، التي قام بتحقيقها الشيخ الدكتور: وصي الله عباس، وهي النسخة الوحيدة الكاملة للكتاب.

كما احتوى الكتاب على واحد وستون ومائة وستة آلاف مادة (6161)، موزعة على النحو التالي:

- الجزء الأول: به 683 مادة، جاءت في 228 صفحة.
- الجزء الثاني: به 678 مادة، جاءت في 207 صفحة.
- الجزء الثالث: به 760 مادة، جاءت في 235 صفحة.
- الجزء الرابع: به 758 مادة، جاءت في 178 صفحة.
- الجزء الخامس: به 1005 مادة، جاءت في 182 صفحة.
- الجزء السادس: به 898 مادة، جاءت في 172 صفحة.
- الجزء السابع: به 789 مادة، جاءت في 176 صفحة.
- الجزء الثامن: به 590 مادة، جاءت في 145 صفحة.

أما من ناحية الطباعة فقد جاء في أربعة (04) مجلدات، حيث احتوى كل مجلد على:

- المجلد الأول: مقدمة المحقق، ترجمة للإمام والتعريف بالكتاب ولمحة عن الجرح والتعديل والعلل، مع الجزء الأول والثاني.
- المجلد الثاني: الأجزاء الثالث والرابع والخامس.
- المجلد الثالث: الأجزاء السادس والسابع والثامن.
- المجلد الرابع: فعبارة عن فهارس للآيات والأحاديث والآثار والفوائد وغيرها

2- المنهج العام للمؤلِف:

إذا نظرنا إلى عصر الإمام أحمد وزمن تدوين الكتاب فإنه كان في وقت قلَّ فيه الاعتناء بالجانب المنهجي في التأليف، أو بعبارة أخرى لم يكن الاهتمام بالجانب المنهجي الحديث معتبرا بل العبرة بالجانب المعلوماتي، وهذا ما نلاحظه في تصانيف الأئمة المتقدمين، ثم إن هذا الكتاب تم تأليفه على فترات زمنية متعددة كما أن جزاء كبيرا منه عبارة عن أسئلة وجهها عبد الله إلى أبيه في مسائل عارضة وأخرى حادثة، وجزء آخر عبارة عن سماعات في مجالس مختلفة، هذا كله نجم عنه عدة أمور منها:

- عدم التزام المؤلف بترتيب موحد للكتاب، مما يعسر بسبب ذلك الاستفادة والبحث فيه، ومع هذا فيوجد أحيانا نوع ترتيب في بعض مواد الكتاب كما في مرويات هشيم حيث جمع جزءا كبيرا منها في مكان واحد[1].

- عدم احتوائه على مقدمة يصرح فيها بمنهجه في الكتاب أو سبب التأليف أو غير ذلك من الأمور بل شرع في المقصود مباشرة.

- عدم احتواءه على تبويب بلفظ "كتاب كذا" قط، أو بلفظ "باب" إلا بابا واحدا سماه: "بَاب فِي اللّحن"[2] ذكر فيه ما يقع فيه بعض الرواة من اللَّحن ومن وصف بذلك.

- تداخل مواد الكتاب، بحيث يذكر أحيان مرويات راوي معين في مادة أو مادتين ثم ينتقل لراوٍ آخر أو مادة في العلل أو الفقه فيسرد عدة مواد ثم يعود للحديث على نفس الراوي الأول. كما تجد تداخل بين مواضيع المواد فتجد العلل يليه الفقه ثم الجرح والتعديل ثم التفسير ثم علوم الحديث إلى غير ذلك.

- من نظر في الكتاب ولو قليل يلمس تكرار لبعض مواد الكتاب، أحيانا باللفظ نفسه وأخرى بالمعنى، وهذا التكرار وإن وجد ففي الغالب ليس اعتباطا، وقلَّما يخلوا من

[1] - مقدمة العلل ومعرفة الرجال ، ج1، ص 110. مصدر سابق.

[2] - المصدر نفسه، ج 1، ص 347.

فائدة، فإما يذكر رواية مدلس صرح فيها بالسماع، أو متابعة أو شاهد، أو لتبين راو مبهم أو غير ذلك من الفوائد، أما بعض التكرار فيرجع لتكرار الأسئلة في أزمان مختلفة أو مجالس متعددة[1].

– قِلَّتُ الأحاديث الواردة في الكتاب، مقارنة بعدد مواد الكتاب[2].

– حكمه على الأحاديث جاء في الغالب بعبارات قصيرة وموجزة جدا[3].

– اشتماله على مواضيع مختلفة ومادة لا بأس بها من الجرح والتعديل والتراجم، كذكر الوافيات والألقاب والكنى والأنساب وغيرها.

3– منهج الإمام في بيان العلل في كتابه[4]:

لم ينهج الإمام طريقة واحدة في بيان علل الأحاديث في الكتاب، وإنما ذلك بحسب كل حديث، لكن يمكن أن تجمل في ما يلي:

1– ذِكر الحديث الصحيح ثم الحديث المعلول دون بيان لوجه العلة وهو كثير.
2– ذِكر الحديث المعلول ثم الحديث الصحيح دون بيان لوجه العلة وهو كثير.
3– ذِكر الاختلاف سندا أو متنا ثم ترجيح أحدهما، وهو كثير أيضا.
4– ذِكر الاختلاف سندا أو متنا ثم لا يقضي بشيء، ومن أمثلته: قال عبد الله: " حدثني أبي قال حدثنا عبد الرّحمن عن شعبة عن السِّدِّيّ عن مُرَّة

[1] – د.أبو بكر كافي، منهج الإمام أحمد في التعليل، ص 115. مصدر سابق.
[2] - أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، روايته ابنه عبد الله، مصدر سابق.
[3] - المصدر نفسه.
[4] – ينظر منهج الإمام أحمد في التعليل بتصرف، ص 120، 121. مصدر سابق.

عن عبد اللّه قال يدخلونها أو يلجونها ثمّ يصدرون مها بأعمالهم فقلت لشعبة إنّ إسرائيل حدّثناه مرفوعا فقال برأسه نعم" [1].

5- التصريح بالخطأ مع ذكر من وقع في الوهم، وأمثلته كثيرة.

6-التصريح بالخطأ مع عدم ذكر من وقع في الوهم، وأمثلته كثيرة.

7- نقل كلام شيوخه والنقاد من قبله، وأمثلته كثيرة جدا.

8- ذكر الحديث المعلول فقط، دون التطرق للحديث الصحيح أو بيان وجه العلة، ومن أمثلته: قال عبد الله: "حدثني أبي قال حدثنا إسماعيل قال حدثنا عبد الرّحمن بن إسحاق قال حدّثني أبي عن سعيد بن المسيِّب قال كان أتى جدّي حزن بن أبي وهب إلى رسول اللّه صلّى اللّه عليه وسلّم فقال ما اسمك قال أنا حزن فقال بل أنت سهل"[2].

9- ذكر الاختلاف وتصحيح الروايتين، مثاله: قال عبد الله: "حدثني أبي قال حدثنا يحيى بن سعيد عن سفيان عن طارق قال سألت الشّعبيّ عن امرأة خرجت عاصية لزوجها قال لو مكثت عشرين سنة لم تكن لها نفقه.

حدثني أبي قال حدّثنا وكيع عن سفيان عن موسى الجهنيّ عن الشّعبيّ نحوه قال أبي قيل ليحيى إن النّاس يروونه عن موسى الجهنيّ فقال لو كان عن موسى كان أحب إليّ أنا كيف أقع على طارق وكان موسى أعجب إلى يحيى من طارق طارق في حديثه بعض الضعف قلت لأبي فإن أبا خيثمة حدّثناه سمعه من الأشجعيّ عن سفيان عن طارق وموسى الجهنيّ عن الشّعبيّ. قال أصاب يحيى وأصاب وكيع"[3].

[1] – أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ج 3، ص 62، رقم: 4179. مصدر سابق.

[2] – المصدر السابق، ج3، ص 184، رقم: 4792.

[3] – المصدر نفسه، ج1، ص 375، رقم: 320، 321.

4- ألفاظ الجرح والتعديل الواردة في الكتاب:

لقد وردت في الكتاب ألفاظ كثير عبرها بها الإمام عن جرح الرواة أو تعديلهم، وكثرة هذه الألفاظ يعسر حصرها، لكن لا يمنع من سرد مجموع منها أو كثير منها، مع تقسيمها من حيث اللفظ إلى قسمين[1] هما:

أ- ألفاظ مفردة:

- ثقة[2].
- ثقة في الحديث[3].
- صدوق[4].
- كان صدوقا[5].
- ليس به بأس[6].
- لا بأس به[7].
- لم يكن به بأس[8].
- ما بحديثه بأس[9].
- صالح الحديث[10].

[1] – هذا التقسيم من كتاب منهج الإمام أحمد في التعليل، ص 635. مصدر سابق.
[2] – أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، رقم: 152، ج1، ص 185. مصدر سابق.
[3] – المصدر السابق، رقم: 1591، ج2، ص 1593.
[4] – المصدر نفسه، رقم: 5332، ج3، ص 300.
[5] – المصدر نفسه، رقم: 5332، ج3، ص 300.
[6] – المصدر نفسه، رقم: 804، ج1، ص 397.
[7] – المصدر نفسه، رقم: 3839، ج2، ص 599.
[8] – المصدر نفسه، رقم: 5334، ج3، ص 300.
[9] – المصدر نفسه، رقم: 3296، ج2، ص 500.
[10] – المصدر نفسه، رقم: 3409، ج2، ص 517.

- صالح[1].
- مشهور[2].
- لا أعرفه[3].
- ضعيف[4].
- زعموا أنه ضعيف الحديث[5].
- منكر الحديث[6].
- متروك الحديث[7].
- متروك[8].

ب- ألفاظ مركبة:

- شيخ قديم ثقة صالح[9].
- شيخ ثقة ليس به بأس[10].
- صالح الحديث صدوق[11].
- صدوق ثقة[12].
- يقع في قلبي أنه صدوق[13].

---

[1] – المصدر نفسه، رقم: 306، ج1، ص 515.
[2] – المصدر نفسه، رقم: 4455، ج3، ص 112.
[3] – المصدر نفسه، رقم: 3478، ج2، ص 527.
[4] – المصدر نفسه، رقم: 752، ج1، ص 385.
[5] – المصدر نفسه، رقم: 5332، ج3، ص 300.
[6] – المصدر نفسه، رقم: 5332، ج3، ص 300.
[7] – المصدر نفسه، رقم: 2277، ج2، ص 286.
[8] – المصدر نفسه، رقم: 3109، ج2، ص 474.
[9] – المصدر نفسه، رقم: 3316، ج2، ص 502.
[10] – المصدر نفسه، رقم: 358، ج1، ص 254.
[11] – المصدر نفسه، رقم: 3132، ج2، ص 477.
[12] – المصدر نفسه، رقم: 3109، ج2، ص 474.
[13] – المصدر نفسه ، رقم: 2829، ج2، ص 409.

- ليس به بأس قلت له ثقة قال نعم[1].
- ما أرى به بأس وكان يدلس[2].
- رجل صالح ثقة ليس به بأس حديثه حديث أهل الصدق[3].
- ما به بأس روى عنه النّاس[4].
- شيخ قليل الحديث ما به بأس[5].
- لم يكن من أصحاب الحديث ولم يكن به بأس أراه رجلا صالحا وأثنى عليه خيرا[6].
- ليس به بأس كان رجلا صالحا[7].
- ليس به بأس ولكن حديثه مراسيل[8].
- ما أرى به بأس من سمع منه قديما[9].
- لم يكن بشيء حديثه حديث ضعيف[10].
- ضعيف الحديث مضطرب[11].
- حديثه حديث منكر أحاديثه موضوعة[12].

[1] – المصدر نفسه ، رقم: 3254، ج2، ص 494.
[2] – المصدر نفسه ، رقم: 3448، ج2، ص 523.
[3] – المصدر نفسه ، رقم: 3600، ج2، ص 549.
[4] – المصدر نفسه ، رقم: 4173، ج3، ص 61.
[5] – المصدر نفسه ، رقم: 4175، ج3، ص 61.
[6] – المصدر نفسه ، رقم: 4255، ج3، ص 77.
[7] – المصدر السابق ، رقم: 4402، ج3، ص 103.
[8] – المصدر نفسه ، رقم: 4424، ج3، ص 107.
[9] – المصدر نفسه ، رقم: 4476، ج3، ص 115.
[10] – المصدر نفسه ، رقم: 748، ج1، ص 348.
[11] – المصدر نفسه ، رقم: 797، ج1، ص 396.
[12] – المصدر نفسه ، رقم: 5433، ج3، ص 322.

المبحث الثالث: مصطلح "لا بأس به" وأشباهه

المطلب الأول: مصطلح "لا بأس به"

المطلب الثاني: مصطلح "ليس به بأس"

المطلب الثالث: مصطلح (ما "به" أو "بحديثه" بأس)

المبحث الثالث: مصطلح "لا بأس به" وأشباهه

إن المتصفح لكتاب العلل ومعرفة الرجال يلحظ اختلاف عبارات الجرح والتعديل على الرواة وهذا بالنظر لحجم الكتاب أمر طبيعي، لكن هناك اختلاف قد يكون غريبا للوهلة الأولى لتشابه بعض العبارات وتقارب مدلولها من ناحية اللغة، ومن هذا العبارات عبارة "لا بأس به" وسياقاتها مثل: ليس به بأس، لا أرى به بأس، لا أعلم به بأس، لم يكن به بأس .. وغيرها، وسأحاول في هذا المبحث بإذن الله فك رموزها ومعرفة مدلولها وإبراز تباين الفرق بينها من ناحية الجرح والتعديل، وقد وردت على سبع سِيَّق كالتالي:

المطلب الأول: مصطلح "لا بأس به":

لقد ورد هذا المصطلح في حق خمسة (05) رواة هم:

1- جعفر بن بُرْقان الكلابي أبو عبد الله الرقي صدوق يهم في حديث الزهري من السابعة مات سنة خمسين ومائة وقيل بعدها بخ م 4[1].

قال أحمد: إذا حدث عن غير الزهري فلا بأس ثم قال في حديثه عن الزهري يخطئ[2].

قال ابن معين: ثقة ويضعف في روايته عن الزهري، وقال النسائي: ليس بالقوي في الزهري وفي غيره لا بأس به، وقال ابن عدي: مشهور معروف في الثقات قد روى عنه الناس وهو ضعيف في الزهري خاصة[3].

ومن خلال ما سبق: فإن أحمد يوثقه في غير الزهري، ولهذا قصرت عبارته عن التوثيق المطلق، وهو ما عليه غيره من النقاد.

---

[1] – ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم: 932، ص 140. مصدر سابق.

[2] – العلل، رقم: 4395، ج3، ص 103. مصدر سابق.

[3] – ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج2، (ط1، مطبعة دائرة المعارف النظامية– الهند، 1326هـ)، ص 84، 85.

2- حفص بن عبد الرحمن أبو عمر البَلْخِي الفقيه النيسابوري قاضيها صدوق عابد رمي بالإرجاء من التاسعة مات سنة تسع وتسعين ومائة قد س[1].

قال أحمد: كان شويبا لا بأس به[2].

قال أبو حاتم: صدوق مضطرب الحديث، قال النسائي: صدوق، قال ابن حبان: كان مرجئا، قال الحاكم: ندم وأقبل على العبادة، وقال مرة: إلا أن البخاري نقم عليه الإرجاء، قال أبو داود: خرساني مرجئ ولكنه صدوق، قال الدرقطني: صالح[3].

إذن فإن: قول أحمد فيه توثيق، لكن بسبب ما أشتهر عليه من بدعة الإرجاء استعمل هذا المصطلح هنا، والذي يُنبأُ على مرتبة دون من قال فيه "ثقة"، والله أعلم.

3- الربيع بن صَبِيحْ السعدي البصري صدوق سيء الحفظ، قال الرامهرمزي: هو أول من صنف الكتب بالبصرة، من السابعة مات سنة ستين ومائة خت ت ق[4].

قال أحمد: لا بأس به بِهِ رجل صالح[5].

قال شعبة: الربيع من سادات المسلمين، وقال عفان بن مسلم: أحاديثه كلها مقلوبة، وقال ابن معين: ضعيف، وقال مرة: لا بأس به، وقال أبو زرعة: شيخ صالح صدوق، وقال أبو حاتم: رجل صالح، وقال ابن سعد والنسائي: ضعيف، [6].

---

[1] - التقريب، 1410، ص 172.

[2] - العلل، 1011، ج1، ص 448.

[3] - تهذيب التهذيب، ج2، ص 405.

[4] - التقريب، 1895، ص 206.

[5] - العلل، رقم: 867، ج1، ص 412.

[6] - التهذيب، ج3، ص 248.

ومما قيل: فكأن أحمد يوثقه ويثني على صلاح حاله، وإن كان غيره يتحفظ من مروياته مع صلاحه، ولعله بسبب ذلك عبر عن منزلته بهذا المصطلح الذي هو دون مصطلح "الثقة"، والعلم عند الله تعالى.

4- روَّاد بن الجراح أبو عصام العسقلاني أصله من خراسان صدوق اختلط بآخرة فترك وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد من التاسعة ق[1].

قال أحمد: لا بأس به صاحب سنة إلّا أنه حدث عن سفيان أحاديث مناكير[2].

قال ابن معين: لا بأس به إنما غلط في حديث سفيان، قال البخاري: كان قد اختلط لا يكاد يقوم حديثه ليس له كثير حديث قائم، وقال أبو حاتم: تغير حفظه في آخر عمره وكان محله الصدق، وقال النسائي: ليس بالقوي روى غير حديث منكر وكان قد اختلط، قال الدارقطني متروك[3].

ومما مضى فإنه: بالنسبة لأحاديثه عن الثوري فاتفق أحمد وغيره على ردها، لكن في غيره فكلام أحمد وابن معين على قبولها بينما ردها غيرهما بسبب اختلاطه في آخر عمره، فقول أحمد فيه هذا قبل ما يتغير فإذا مُيِّز ما كان قبل الاختلاط قُبل وإلا فلا.

5- محمد بن مصعب بن صدقة القرقسائي صدوق كثير الغلط من صغار التاسعة مات سنة ثمان ومائتين ت ق[4].

قال أحمد: لا بأس به[5].

---

[1] - التقريب، 1958، ص 211.

[2] - العلل، 1457، ج2، ص 31.

[3] - التهذيب، ج3، ص 288، 289.

[4] - التقريب، 6302، ص 507.

[5] - العلل، 3840، ج2، ص 599.

قال ابن معين: ليس بشيء وذكر عنه حديثا، ثم قال: لم يكن من أصحاب الحديث كان مغفلا، وقال البخاري: كان ابن معين سيء الرأي فيه، قال النسائي: ضعيف، وقال صالح بن محمد: ضعيف في الأوزاعي، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبا زرعة عنه فقال: صدوق في الحديث ولكنه حدث بأحاديث منكرة، قلت: فليس هذا مما يضعفه، قال: نظن أنه غلط فيها، وقال وسألت أبي عنه فقال: ضعيف الحديث ليس بقوي، قلت له: إن أبا زرعة قال كذا وحكيت له كلامه، فقال: ليس هو عندي كذا ضعف لما حدث بهذه المناكير[1].

ومن خلال ما نُقل فإن: ظاهر كلام أحمد إحسان الظن فيه وفي مروياته، لكن كلام غيره قريب منه مع شيء من التحفظ إلا في الأوزاعي فأحاديثه مردودة بل أنكرها بعضهم، ولهذا استعمل أحمد معه هذه العبارة التي هي دون منزلة الثقة عنده، والله أعلم.

خلاصة: من خلال سرد الرواة الذين استعمل في حقهم مصطلح "لا بأس به" يظهر والله أعلم: أن مراد أحمد أنهم من مرتبة دون من أطلق في حقهم "ثقة"، بل أقرب مصطلح يمكن أن يجمعهم مع تفاوت يسير بينهم مصطلح " صدوق يغلط"، هذا فيمن وصف به مجرد، أما من وصف به مع زيادة فإنها تؤثر في حكمه عليه بحسب الزيادة صعودا ونزولا، كمن وصف بدعة؛ فإن أحمد ينزله قليلا عمن كان في نفس حالته ولم يتلبس ببدعة، ومن وصف بصاحب سنة فإنه يرفعه قليلا عمن كان مثله ولم يوصف بهذا الوصف.

[1] – التهذيب، ج9، ص 458، 549.

المطلب الثاني: مصطلح " ليس به بأس":

لقد ذُكر هذا المصطلح كثيرا في كلام أحمد، بل هو أكثرها، وقد ورد بصورتين: مجردة ومزيدة؛ أي ذُكر بدون زيادة وذُكر بزيادة مصطلحات أخرى معه.

الأولى: مجردة

وقد وردت في حق 58 راويا[1]، وهو عدد يمنع من دراسته كاملا قيود المنهجية الأكاديمية التي تقيد عدد صفحات الرسالة، لذا ارتأيت أن أدرس نصفه أي تسعة وعشرون(29) راويا، وأظنه يكفي لمعرفة مراد أحمد من هذا المصطلح وهو ثمرة الدراسة.

1- إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي صدوق لين الحفظ من الخامسة م 4[2].

قال أحمد: ليس به بأس هو كذا وكذا[3].

قال يحيى القطان: لم يكن بقوي، وقال أحمد: قال ابن معين يوما عند عبد الرحمن بن مهدي وذكر إبراهيم بن مهاجر وآخر فقال: ضعيفان، فغضب عبد الرحمن وكره ما قال، وقال النسائي في الكنى: ليس بالقوي في الحديث، وقال في موضع آخر: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي هو وحصين وعطاء بن السائب قريب بعضهم من بعض ومحلهم عندنا محل الصدق يكتب حديثهم ولا يحتج به، قال ابن أبي حاتم قلت لأبي: ما معنى لا يحتج بحديثهم، قال: كانوا قوما لا يحفظون فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون ترى في أحاديثهم اضطرابا ما شئت[4].

[1] – ينظر الملحق، فقد أورتهم جميعا ومواطن ذكرهم.

[2] – التقريب، 254، ص 94.

[3] – العلل، 2511، ج2، ص 341.

[4] – التهذيب، ج1، ص 167، 168.

ومنه: فكلام أحمد يُنبأ بقبول حديثه، ويؤيد ذلك ما نقله عن ابن مهدي، إلا أنه ليس بمنزلة الثقات كأبي معشر[1]، وإن كان غيره يجعل حديثه مما يعتبر به.

2- أشعث بن عبد الملك الحُمراني بصري يكنى أبا هانئ، ثقة فقيه من السادسة مات سنة ثنتين وأربعين وقيل سنة ست وأربعين ومائة خت 4[2].

قال أحمد: ليس به بأس، ... قلت لأبي: أيهما أثبت عندك هو أو الأشعث بن سوار، قال: أشعث بن سوار ضعيف الحديث الحمراني فوقه[3].

قال ابن القطان: ثقة مأمون، وقال أبو زرعة: صالح، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وقال ابن معين والنسائي: ثقة، وقال ابن عدي: أحاديثه عامتها مستقيمة وهو ممن يكتب حديثه ويحتج به وهو في جملة أهل الصدق[4].

فمما ذُكر: كأن أحمد يوثقه، ويُؤَبد ذلك كلامه في موضع آخر من العلل قال: "أرجو أن يكون ثقة"[5]، لكنه دون من يُطْلِقُ عليهم "ثقة"، والجمهور على الاحتجاج بمروياته.

3- أيوب بن موسى بن عمرو أبو موسى المكي الأموي ثقة من السادسة مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة ع[6].

قال أحمد: ليس به بأس وإسماعيل بن أمية أثبت في الحديث من أيوب بن موسى[7].

---

[1] - العلل، 1595، ج2، ص 75. وفيه: سُئل عن أبي معشر وإبراهيم بن مهاجر فقال أبو معشر أجل في قلبي من إبراهيم بن مهاجر.

[2] - التقريب، 531، ص 113.

[3] - العلل، 1146، ج1، ص 494، وتكرر في: 4231، ج3، ص 72.

[4] - التهذيب، ج1، ص 357، 358.

[5] - العلل، 3400، ج2، ص 515.

[6] - التقريب، 625، ص 119.

[7] - العلل، 3213، ج2، 488.

قال أحمد وابن معين وأبو زرعة والنسائي والعجلي وابن سعد: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال الدارقطني: أيوب هو ابن عم إسماعيل بن أمية ثقتان"[1].

إذن: فكلام أحمد صريح في توثيقه ويؤيده ما جاء في العلل قال عبد الله: " سَأَلته عَن أَيُّوب بن مُوسَى فَقَالَ ثِقَة"[2]، لكن استخدامه لهذا المصطلح هنا أي أنه أقل منزلة من الثقات الأثبات كإسماعيل بن أمية وغيره، وإن كان الجمهور على توثيقه.

4- ثابت ابن ثوبان العنسي الشامي والد عبد الرحمن ثقة من السادسة بخ د ت ق[3].

قال أحمد: شامي وليس به بأس[4].

قال ابن معين وأبو حاتم: ثقة، وقال العجلي: لا بأس به، وقال أبو زرعة: ثقة[5].

ومنه فأن: توثيق أحمد له بيِّن، وهو موافق للأئمة، لكنه عبر بما يدل على أنه لم يبلغ من يستعمل في حقهم لفظ "ثقة" وذلك إما لشيء في ضبطه وهذا ما يُنبأ به كلام العجلي.

5- ثور بن يزيد أبو خالد الحمصي ثقة ثبت إلا أنه يرى القدر من السابعة مات سنة خمسين وقيل ثلاث أو خمس وخمسين ومائة ع[6].

قال أحمد: حدثنا عنه يحيى بن سعيد والوليد بن مسلم وليس به بأس كان يرى القدر كان من أهل حمص أخرجوه فنفوه منها لأنه كان يرى القدر[7].

---

[1] - التهذيب، ج1، ص 412، 413.

[2] - العلل، 1669، ج2، ص 93، وتكرر في: 3427، ج2، ص 519.

[3] - التقريب، 811، ص 132.

[4] - العلل، 4360، ج3، ص 97.

[5] - التهذيب، ج2 ، ص 4.

6 - التقريب، 861، 135.

7 - العلل، 3553، ج2، ص 538.

قال دحيم: ثقة وما رأيت أحدا يشك أنه قدري وهو صحيح الحديث، وقال محمد بن إسحاق: ثقة، وقال يحيى بن سعيد: ما رأيت شاميا أوثق من ثور بن يزيد، وقال وكيع: كان صحيح الحديث، وقال ابن معين ثقة[1].

ومما نُقل قبل فإن: عبارة أحمد فيه توثيق له، لكن لم يصرح بلفظ "الثقة" لما كان فيه من بدعة القدر، وهذا صنيع أحمد كأنه يتحفظ من إطلاقها على من كان صاحب بدعة.

6- جعفر بن إياس أبو بشر بن أبي وَحْشِيَّة اليشكري، ثقة من أثبت الناس في سعيد بن جبير، من الخامسة مات سنة خمس وقيل ست وعشرين ومائة ع[2].

قال أحمد: أبو بشر جعفر بن أياس وهو جعفر بن أبي وحشية ليس به بأس [3].

قال يحيى بن سعيد: كان شعبة يضعف أحاديثه عن حبيب بن سالم ومجاهد، وقال ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والعجلي والنسائي: ثقة، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به. وقال البرديجي: كان ثقة وهو من أثبت الناس في سعيد بن جبير[4].

ومنه فإن: قول أحمد فيه توثيق له، ولعل نزوله عن التصريح بثقة بسبب كلام شعبة فيه.

7- حجاج بن حسان القيسي البصري لا بأس به من الخامسة مد[5].

قال أحمد: ليس به بأس.[6]

---

[1] - التهذيب، ج2، ص 33، 34.

[2] - التقريب، 930، ص 139.

[3] - العلل، 3267، ج2، ص 495.

[4] - التهذيب، ج2، ص 84.

[5] - التقريب، 1124، ص 152.

[6] - العلل، 1316، ج1، ص 552.

قال أحمد: ليس به بأس وقال: مرة ثقة، وقال ابن معين: صالح، وقال النسائي: ليس به بأس، قلت: وذكره بن حبان في الثقات[1].

فمما ذُكر قبل فإن: ظاهر كلام أحمد توثيقه، بل صرح بذلك كما مَرَ قَبلُ، ولعل اختلاف العبارة عنه أنه لم يُنْقل من وثقه صراحة من الأئمة قبله فتورع في ذلك، والله أعلم.

8- حميد بن زياد أبو صخر بن أبي المخارق الخراط صدوق يهم من السادسة مات سنة تسع وثمانين ومائة، بخ م د ت عس ق[2].

قال أحمد: ليس به بأس[3].

قال يحيى: ليس به بأس، وقال مرة: ضعيف، وكذا قال النسائي، وقال ابن عدي بعد أن روى له ثلاثة أحاديث: وهو عندي صالح، وإنما أُنكر عليه حديثان وذكرهما، وسائر حديثه أرجو أن يكون مستقيما، قال الدراقطني: ثقة[4].

ومنه فإن: كلامه توثيق له، لكنه لم يصرح به لما قيل فيه وما أنكر من بعض حديثه.

9- سعيد بن زيد بن درهم الأزدي الجَهْضَمي أبو الحسن البصري أخو حماد صدوق له أوهام من السابعة مات سنة سبع وستين ومائة، خت م د ت ق[5].

قال أحمد: ليس به بأس وكان يحيى بن سعيد لا يستمريه[6].

---

[1] - التهذيب، ج3، ص 157.

[2] - التقريب، 1546، ص 181.

[3] - العلل، 4126، ج3، 52.

[4] - التهذيب، ج3، ص 41، 42.

[5] - التقريب، 2312، ص 236.

[6] - العلل، 3461، ج2، ص 524.

قال ابن المديني: سمعت يحيى بن سعيد يضعفه جدا في الحديث، وقال البخاري: صدوق حافظ، وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم والنسائي: ليس بالقوي، وقال الجوزجاني: يضعفون حديثه وليس بحجة[1].

فمما نُقل فإن: عبارة أحمد توثيق له، لكن هذا صنيعه فيمن تُكلم فيه لا يصرح بلفظ التوثيق ويكتفي بقوله: "ليس به بأس"، وهي مرتبة أقل في ممن قال فيه "ثقة"، والله أعلم.

10- سلام بن سليم الحنفي مولاهم أبو الأحوص الكوفي ثقة متقن صاحب حديث من السابعة مات سنة تسع وسبعين ومائة، ع[2].

قال أحمد: ليس به بأس[3].

قال ابن معين: ثقة متقن، وقال عثمان بن سعيد الدارمي قلت ليحيى: أبو الأحوص أحب إليك أو أبو بكر بن عياش قال ما أقربهما، وكذا قال أبو حاتم وقال عنه ابنه أنه قال: صدوق دون زائدة وزهير في الإتقان، وقال أبو زرعة والنسائي: ثقة[4].

فمما نُقل فإن: قول أحمد فيه ظاهر على توثيقه، لكنه استعمل هذه العبارة لأنه دون من يطلق عليهم لفظ "الثقة" في الحفظ والإتقان، وهذا ما صرح به يحي وأبو حاتم.

11- طلحة ابن نافع الواسطي أبو سفيان الإسكافي نزل مكة صدوق من الرابعة ع[5].

قال أحمد: ليس به بأس[1].

---

[1] - التهذيب، ج4، ص 33.

[2] - التقريب، 2703، 261.

[3] - العلل، 3148، ج2، ص 479.

[4] - التهذيب، ج4، ص 282، 283.

[5] - التقريب، 3035، ص 283.

[1] - العلل، 3113، ج2، ص 474.

قال أبو زرعة: روى عنه الناس، قيل له: أبو الزبير أحب إليك أو هو، قال: أبو الزبير أشهر، فعاوده بعض من حضر فقال: الثقة شعبة وسفيان، وقال أبو حاتم: أبو الزبير أحب إلي منه، وقال ابن معين: لا شيء، وقال النسائي ليس به بأس، وقال علي بن المديني: لم يسمع من جابر إلا أربعة أحاديث، يكتب حديثه وليس بالقوي، وقال شعبة: لم يسمع أبو سفيان من جابر إلا أربعة أحاديث، قلت: لم يخرج البخاري له سوى أربعة أحاديث عن جابر وأظنها التي عناها شيخه ابن المديني[1].

مما ذُكر فإن: لفظ أحمد دال على توثيقه، لكنه قَصُرتَ عبارته عن لفظ "ثقة" لما قيل فيه من روايته عن جابر، وكذا لأنه دون الثقات الأثبات كشعبة ومالك في الحفظ والإتقان.

12- عباس بن عبد الله بن معبد بن العباس بن عبد المطلب ثقة من السادسة د[2].

قال أحمد: مديني ليس به بأس[3].

قال ابن معين: ثقة، وقال ابن عيينة: كان رجلا صالحا، وقال مالك: قال قد رأيت عباس بن عبد الله بن معبد وكان رجلا صالحا من أهل الفضل والفقه[4].

فمما سبق فإن: توثيق أحمد له ظاهر، أما عدم استعماله لمصطلح "ثقة" لعله لقلة حديثه إذ لم يُخرج له إلا أبو داود، أو بسبب قصور عبارة النقاد قبله على لفظ الصلاح فقط.

[1] - التهذيب، ج5، ص 27.

[2] - التقريب، 3173، 293.

[3] - العلل، 831، ج1، ص 403.

[4] - التهذيب، ج5، ص 120.

13- عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كنانة المدني ويقال له عباد صدوق رمي بالقدر من السادسة بخ م 4[1].

قال أحمد: ليس به بأس فقلت له إن يحيى بن سعيد يقول سألت عنه بالمدينة فلم يحمدوه فسكت[2].

قال أحمد: رجل صالح أو مقبول، وقال مرة: روى عن أبي الزناد أحاديث منكرة وكان يحيى لا يعجبه وهو صالح الحديث، قال ابن معين: ثقة، وقال مرة: صالح، قال ابن المديني: كان يرى القدر ولم يحمل عنه أهل المدينة، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به وهو قريب من ابن إسحاق صاحب المغازي وهو حسن الحديث وليس بثبت وهو أصلح من الواسطي، وقال البخاري: ليس ممن يعتمد على حفظه إذا خالف من ليس بدونه وإن كان ممن يحتمل في بعض[3].

مما سيق: فإن لفظ أحمد توثيق له إلا أنه يُشْكل عليه ما نقل عنه غير ذلك، وما قيل فيه من بدعية القدر، فلعل كل هذا مما دفع أن يقول فيه: " ليس به بأس"، أو أنه كان يحسن به الظن إلى أن بلغه كلام يحي فيه فقال فيه: مقبول، والله أعلم.

14- عبد الله بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي لقبه سَحْبَل ثقة من السابعة مات سنة اثنتين وسبعين ومائة، بخ د[4].

قال أحمد: لَيْسَ بِهِ بَأْس[5].

---

[1] - التقريب، 3800، 336.

[2] - العلل، 3307، ج2، ص 501.

[3] - التهذيب، ج6، ص 137، 138.

[4] - التقريب، 3600، 322.

[5] - العلل، 1190، ج1، ص 509، وتكرر في: 3534، ج2، ص 535.

قال أبو طالب عن أحمد ثقة، وكذا قال ابن معين وأبو داود، وقال أبو حاتم: هو أوثق من أخيه إبراهيم[1].

ومنه فإن: كلامه صريح في توثيقه ويؤيده ما رواه أبو طالب عنه، أما عدم تصريحه بلفظ التوثيق هنا فلعله كما ذُكر قبل أنه لم يرتقي إلى مصاف الثقات كشعبة ومالك.

15- عبيد الله بن أبي زياد القداح أبو الحصين المكي ليس بالقوي من الخامسة مات سنة خمسين ومائة د ت ق[2].

قال أحمد: ليس به بأس[3].

قال يحيى القطان: كان وسطا لم يكن بذاك ثم قال ليس هو مثل عثمان بن الأسود ولا سيف بن سليمان ومحمد بن عمرو أحب إلي منه، وقال ابن معين: ضعيف وقال مرة: ليس به بأس، وقال أبو حاتم ليس بالقوي ولا المتين هو صالح الحديث يكتب حديثه[4].

مما نُقل قبل: فالذي يفهم من كلام أحمد توثيقه، لكن صرح بقوله: صالح، وهذا بسبب ما قيل فيه من النقاد خاصة ابن القطان، وأنه أقل ممن عُرف من الثقات.

16- عثمان الشحام العدوي أبو سلمة البصري يقال اسم أبيه ميمون أو عبد الله لا بأس به من السادسة م د ت س[5].

قال أحمد: ليس به بأس[6].

---

[1] - التهذيب، ج6، ص 20.

[2] - التقريب، 4292، 371.

[3] - العلل، 1504، ج2، ص 45. وجاء في(3301، ج2، ص 500): سألته عن عبيد الله بن أبي زياد القداح فقال: صالح فقلت تراه مثل عثمان بن الأسود فقال لا عثمان أعلى.

[4] - التهذيب، ج7، ص 14.

[5] - التقريب، 4531، 387.

[6] - العلل، 1670، ج2، 93. تكرر في: 3293 ج2 ص 498.

قال يحي بن سعيد القطان: يعرف وينكر ولم يكن عندي بذاك، وقال ابن معين: ثقة وكذا قال أبو زرعة، وقال أبو حاتم: ما أرى بحديثه بأسا، وقال أبو داود: ثقة أو قال ليس به بأس، وقال النسائي: ليس بالقوي وقال مرة ليس به بأس، وقال الدارقطني: بصري يعتبر به، وقال بن عدي: ليس له كثير حديث ولا أرى به بأسا[1].

مما ذُكر: فإن قول أحمد توثيق مع تحفظ بسبب كلام ابن القطان فيه، وكذا قلة مروياته.

17- عَطَّاف بن خالد بن عبد الله بن العاص المخزومي أبو صفوان المدني صدوق يهم من السابعة مات قبل مالك بخ قد ت س

قال أحمد: ليس به بأس من أهل المدينة أبو سلمة الخزاعيّ، حكى عن عبد الرّحمن بن مهدي أنه ذهب به إليه فلم يرضه بن مهدي يعني عطافا، قال أبي وما به يعني عطافا بأس[2].

قال مالك: عطَّاف يحدث؟ قيل: نعم، قال: إنا لله وإنا إليه راجعون، وقال ابن معين: ليس به بأس ثقة صالح الحديث، وقال أبو زرعة: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صالح ليس بذاك، وقال بن عدي لم أر بحديثه بأسا إذا روى عنه ثقة[3].

ومنه فإن: رأي أحمد توثيقه، لكن استعمل لفظا أقل من لفظ "ثقة" بسبب ما قيل فيه.

18- علي بن عبد الأعلى الكوفي الأحول صدوق ربما وهم من السادسة 4[4].

قال أحمد: ليس به بأس[5].

---

[1] – التهذيب، ج7، ص 161.

[2] – العلل، 1485، ج2، ص 39، تكرر في: 1486، وقال في (3133، ج2، ص 477): صالح الحديث.

[3] – التهذيب، ج7، ص 221، 222.

[4] – التقريب، 4763، 403.

[5] – العلل، 5259، ج3، ص 283.

قال النسائي: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال البخاري فيما نقله عن الترمذي: ثقة ووثقه الترمذي ،وقال الدارقطني في العلل ليس بالقوي[6].

مما أُخذ: فلا شك أن أحمد يوثقه، لكن هو دون من اشتهر بالعلم والحفظ والرواية.

19- عمر بن أبي زائدة الهَمْداني الوادعي الكوفي أخو زكريا صدوق رمي بالقدر من السادسة مات بعد الخمسين ومائة خ م س[7].

قال أحمد: زكرياء – أخوه- أحب إِلَيّ من عمر مع أَن عمر ليس به بأس، وكان عمر يرى الْقدر[8].

قال بن مهدي كان كيس الحفظ، قال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم والنسائي: ليس به بأس، أبو داود: عمر يري القدر، وقال في موضع آخر زكريا أعلى من أخيه عمر بكثير، وقال العقيلي كان يري القدر وهو في الحديث مستقيم[9].

ومنه فإن: توثيق أحمد له ظاهر، لكنه بسبب بدعة القدر وكذا لم يلحق بطبقة الثقات كأخيه زكريا استعمل أحمد معه لفظ "ليس به بأس".

20- عمران بن أبي عطاء الأسدي مولاهم أبو حمزة القصاب [بياع القصب] الواسطي صدوق له أوهام من الرابعة ي م[10].

قال أحمد: ليس به بأس[11].

---

[6] – التهذيب، ج7، ص 359.

[7] – التقريب، 4897، 412.

[8] – العلل، 971، ج1، ص 435.

[9] – التهذيب، ج7، ص 449.

[10] – التقريب، 5163، 430.

[11] – العلل، 3169، ج2، ص 481.

قال بن معين: ثقة، وقال أبو زرعة: بصري لين، وقال أبو حاتم والنسائي: ليس بالقوي، وقال أبو داود: ليس بذاك وهو ضعيف[1].

مما ذُكر: لفظ أحمد هذا توثيق وإن كان لم يصرح بها فلأنه عنده لم يبلغ تلك المنزلة من الوثاقة، أو لأن في بعض حديث لين كما قال أبو زرعة، والله أعلم.

21- عيسى بن دينار الخزاعي مولاهم أبو علي الكوفي ثقة من السابعة عخ د ت[2].

قال أحمد: ليس به بأس[3].

قال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق عزيز الحديث، وقال الترمذي عن البخاري عيسى بن دينار ثقة[4].

مما نُقل: فإن توثيق أحمد له ظاهر، لكن قصوره عن لفظ التوثيق لأنه لم يَرْتقى لها أو لقلة حديثه، والله أعلم.

22- محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أبو عبد الملك الأنصاري المدني القاضي، ثقة من السادسة مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة، ع[5].

قال أحمد: عبد الله بن أبي بكر بن محمدٍ بن عمرو بن حزم حديثه شفاء ومحمد بن أبي بكر ليس به بأس روى عنه شعبة وكان قاضيا[6].

قال أبو حاتم: صالح ثقة، وقال النسائي: ثقة، وقال الواقدي: كان ثقة وله أحاديث[7].

---

[1] - التهذيب، ج8، ص 135، 136.

[2] - التقريب، 5292، ص 438.

[3] - العلل، 2508، ج2، ص 339.

[4] - التهذيب، ج8، ص 210.

[5] - التقريب، 5763، 470.

[6] - العلل، 5155، ج3، ص 261.

[7] - التهذيب، ج9، ص 80.

مما سيق: لا شك أن أحمد يوثقه، لكنه جنح لهذه العبارة من حيث أنه ذكره مع أخيه وهو أوثق منه، ثم لعله بسبب توليه القضاء فإنه قَلَّ من تولى القضاء وسَلِم له حفظه.

23- محمد بن الحسن بن عمران المُزَني الواسطي القاضي أصله شامي ثقة من التاسعة خ ل ت ق1.

قال أحمد: ليس به بأس شيخ ضخم وكان عبد الله بن خازم قد ضربه وقد حدثتكم عنه، كتبت عنه عن إسماعيل يعني بن أبي خالد أحاديث غرائب، كتبت عنه أول سنة انحدرت منها إلى البصرة ولم ألقه في السّنة الثّانية كان قد مات قديما[2].

قال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وقال أبو داود: ثقة، وروى له البخاري عن عوف عن الحسن، وقال الدارقطني لا بأس به، ويقال يرفع الموقوف ويسند المراسيل[3].

مما أُخذ فإن: توثيق أحمد له ظاهر، خاصة أنه عاصره وسمع منه، لكن لم يبلغ عنده منزلة الثقات الأثبات خاصة وأنه يحدث بالغرائب فنزلت مرتبته دون الثقة. والله أعلم.

24- محمد بن مسلم بن تَدْرُس الأسدي مولاهم أبو الزبير المكي صدوق إلا أنه يدلس من الرابعة مات سنة ست وعشرين ومائة، ع[4].

قال أحمد: ليس به بأس[5].

وقال نعيم بن حماد: سمعت ابن عيينة يقول: حدثنا أبو الزبير وهو أبو الزبير أي كأنه يضعفه وقال الترمذي: يعني حفظه وإتقانه، قال أحمد: قد احتمله الناس، وكان أيوب

---

[1] - التقريب، 5818، ص 474.

[2] - العلل، 5330، ج3، ص 299.

[3] - التهذيب، ج9، ص 118، 119،

[4] - التقريب، 6291، 506.

[5] - العلل، 3152، ج2، ص 480.

يقول: حدثنا أبو الزبير وأبو الزبير أبو الزبير قلت لأبي يضعفه قال نعم، وقال سويد بن عبد العزيز: قال لي شعبة: تأخذ عن أبي الزبير وهو لا يحسن أن يصلي، وقال هشيم: سمعت من أبي الزبير فأخذ شعبة كتابي فمزقه، وقال أبو داود الطيالسي: قال شعبة: لم يكن في الدنيا أحب إلي من رجل يقدم فاسأل عن أبي الزبير فقدمت مكة فسمعت منه فبينما أنا جالس عنده إذ جاء رجل فسأله عن مسألة فرد عليه فافترى عليه فقال له يا أبا الزبير تفتري على رجل مسلم قال: إنه أغضبني، قلت: ومن يغضبك تفتري عليه لا رويت عنك شيئا، وقال ورقاء: قلت لشعبة مَالَكَ تركت حديث أبي الزبير قال رأيته يزن ويسترجح في الميزان، وقال الشافعي: أبو الزبير يحتاج إلى دعامة، وقال ابن معين: صالح الحديث وقال مرة ثقة، وقال ابن أبي حاتم: فقال يكتب حديثه ولا يحتج به وهو أحب إلَيَّ من سفيان، وقال أبو زرعة روى عنه الناس قلت يحتج بحديثه قال إنما يحتج بحديث الثقات، وقال النسائي: ثقة، وقال بن أبي مريم عن الليث: قدمت مكة فجئت أبا الزبير فدفع إلي كتابين فانقلبت بهما ثم قلت في نفسي لو عاودته فسألته هل سمع هذا كله من جابر فقال: منه ما سمعت ومنه ما حدثت عنه، فقلت له: أعلم لي على ما سمعت فأعلم لي على هذا الذي عندي[1].

فمما نُقل فإن: أحمد يوثقه، إلا أنه بسبب ما قيل فيه من تدليس كما في قصة الليث، وكذا ما في قصة شعبة وكلامه فيه عَدَه دون الثقات فوصفه بهذا المصطلح، والله أعلم.

25- محمد بن هلال بن أبي هلال المدني مولى بني كعب صدوق من السادسة مات سنة اثنتين وستين ومائة، بخ د س ق[2].

قال أحمد: ليس به بأس[3].

[1] - التهذيب، ج9، ص 441 – 443.

[2] - التقريب، 6366، 511.

[3] - العلل، 1476، ج2، ص 37.

قال أبو طالب: سألت أحمد عنه فقال: ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صالح وأبوه ليس بمشهور، وذكره بن حبان في الثقات[1].

مما سيق: لا شك أن أحمد يوثقه وأنه صرح بذلك في رواية أبي طالب عنه، لكن استعماله هذا المصطلح في العلل أي أنه لم يبلغ عنده منزلة من يطلق عليه لفظ الثقة وذلك لعله لخلل في حفظه أو في بعض حديثه أو قلتها، والله أعلم.

26- هارون بن المغيرة بن حكيم البَجَلي المروزي ثقة من التاسعة د ت[2].

قال أحمد: ليس به بأس[3].

قال جرير: لا أعلم لهذه البلدة أصح حديثا منه، وقال النسائي: كتب عنه يحيى بن معين وقال صدوق، وقال مرة: شيخ صدوق ثقة وقال السليماني: فيه نظر، وقال أبو داود: ليس به بأس هو من الشيعة، وذكره بن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ[4].

مما ذُكر فإن: قول أحمد فيه توثيق له، إلا أنه بسبب ما ذكر فيه من التشيع والخطأ أحيانا لم يُلحِقه بمرتبة من قال فيهم "ثقة".

27- هلال بن سلمان الهَمْداني أبو مُحَلِمْ بوزن محمد لكن اللام مكسورة الكوفي ثقة من كبار السابعة مد[5].

قال أحمد: ليس به بأس[6].

---

[1] - التهذيب، ج9، ص 498.

[2] - التقريب، 7243، 569.

[3] - العلل، 4626، ج2، ص 371.

[4] - التهذيب، ج11، ص 12، 13.

[5] - التقريب، 7340، ص 575.

[6] - العلل، 5536، ج3، ص 349. وقال ابنه في(2896، ج2، ص429): "سألت أبي، عن أبي المحلم، شيخ روى عنه عبدة، عن الشعبي. قال: لا أدري" .

قال بن شاهين في الثقات وثقه بن معين، وذكره بن حبان في الثقات[1].

مما أُخذ فإن: كلام أحمد فيه توثيق، لكنه دون من عرف بالرواية والحفظ والإتقان ولذا قال العلل: " لا أدري"، إما لأنه لم يعلم له رواية عن الشعبي، أو لقلة أحاديثه عموما.

28- الوَضِيْن بن عطاء بن كنانة أبو كنانة الخزاعي الدمشقي صدوق سيء الحفظ ورمي بالقدر من السادسة مات سنة ست وخمسين ومائة، د عس ق[2].

قال أحمد: ليس به بأس، كان يرى القدر[3].

قال أحمد وابن معين ودحيم: ثقة، وقال ابن معين مرة: لا بأس به، وقال الوليد بن مسلم: كان صاحب خطب ولم يكن في الحديث بذاك، وقال ابن سعد: كان ضعيفا في الحديث، وقال الجوزجاني: واهي الحديث، وقال أبو حاتم: يعرف وينكر، وقال ابن قانع: ضعيف، وقال ابن عدي: ما أرى بأحاديثه بأسا، وقال الآجري عن أبي داود صالح الحديث، قلت: هو قدري، قال: نعم[4].

فمما نُقل فإن: رأي أحمد هنا توثيق له بدليل صريح العبارة في الموضع الآخر من العلل، لكن بسبب ما كان يراه من القدر تحرز من إطلاق الثقة عليه هنا والله أعلم.

29- يحيى بن عبد الله بن الحارث الجابر أبو الحارث الكوفي لين الحديث من السادسة وروايته عن المقدام مرسلة د ت ق[5].

قال أحمد: ليس به بأس[6].

---

[1] - التهذيب، ج11، ص 81.

[2] - التقريب، 7408، ص 581.

[3] - العلل، 3550، ج2، ص 3544. وقال في (4480، ج3، ص 115): ثقة.

[4] - التهذيب، ج11، ص 119، 120.

[5] - التقريب، 7581، ص 592.

[6] - العلل، 804، ج1، ص 397.

قال يحيى بن معين والنسائي: ضعيف الحديث وقال يحي مرة: ليس بشيء، وقال ابن المديني: معروف، وقال أبو حاتم: ضعيف وروايته عن المقدام بن معدي كرب مرسل، وقال الدارقطني: كوفي يعتبر به ولا يتابع على أحاديثه ولا يكاد يروي عن شيوخه غيره، وقال بن عدي أرجو أنه لا بأس به[1].

مما سيق فإن: كلام أحمد هنا إحسان الظن به ولا شك لأنه جاء في الكامل نقلا عن ابنه عبد الله قوله: "ضعيف الحديث"[2]، فلعل استعماله لهذا المصطلح هنا أن في بعض أحاديثه ما يُقبل ويَصلح الاحتجاج بها، وإن كان جمهور العلماء على تضعيفه.

- **ليس بحديثه بأس:** وردت في راو واحد، لذا أدرجتها هنا ولم أخصها بترقيم خاص.

– يزيد بن طهمان الرقاشي أبو المعتمر البصري نزيل الحيرة، ثقة من السادسة د ق[3].

قال أحمد: ليس بحديثه بأس، حدثنا عنه وكيع وعبد الرحمان والناس[4].

قال أبو حاتم: مستقيم الحديث صالح الحديث لا بأس به، وقال أبو داود: ليس به بأس، وذكره بن حبان في الثقات[5].

فمما قِيل قَبْلُ: فإن أحمد يوثقه ويصحح مروياته، لذا زاد "صالح الحديث"، وهذا ما ذكره أبو حاتم مع تشدده، والله أعلم.

---

[1] – التهذيب، ج11، ص 239.

[2] – أبو أحمد بن عدي الجرجاني (365هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض مع مشاركة: عبد الفتاح أبو سنة، رقم: 2105، ج9، (ط1، الكتب العلمية – بيروت–لبنان، 1418هـ /1997م)، ص 29.

[3] – التقريب، 7735، ص 602.

[4] – العلل، 3548، ج2، 544.

[5] – التهذيب، ج11، ص 338، 339.

خلاصة: من خلال إيراد الرواة الذين استعمل أحمد في حقهم مصطلح "ليس بأس به" يظهر والله أعلم: أن مراده أنهم من مرتبة دون من أطلق في حقهم "ثقة"، ولعل أقرب مصطلح يمكن أن يجمعهم مع تفاوت يسير بينهم مصطلح " صدوق"، و تفصيل ذلك:

- قد صرح بلفظ الثقة في بعضهم في غير رواية ابنه كما في (25: محمد بن هلال) وغيره، قال أبو طالب: قال أحمد: ثقة. فالراجح إطلاق هذا اللفظ عليه.
- قد يرد في حق الراوي كلام شيوخه قبل كـ: شعبة أو يحيي بن سعيد أو ابن مهدي أو غيرهم، فإنه من ورد في حقه كلام هؤلاء فإنه ينزلهم إلى مرتبة " صدوق يغلط أو يدلس أو يخطئ" أو أن يكون ثقة فينزله لمرتبة "صدوق" بسبب كلامهم، كما في (24: أبو الزبير المكي) فالراجح فيه صدوق يدلس إلا في رواية الليث عنه.
- من كان مبتدعا أو وصف بها كما في (28: الوَضِيْن بن عطاء، فإنه كان يرى القدر)، فإنها تأثر في رأيه فيه نزولا، من ثقة يصبح صدوقا .. وما إلى ذلك.
- من جاءت زيادة أخرى عنه في موطن آخر من العلل كما في (27: أبو مُحَلِمْ ، قال فيه وقد سئل عن روايته: لا أدري)، فإنها تنزله إلى مرتبة أقل.
- من ورد فيه كلامه خارج العلل فلا شك في تأثيره عليه وقد يكون هو الراجح من أقواله والأقرب لكلام النقاد مثل: 29: يحي الجابر، قال في الكامل: ضعيف الحديث، وبالنظر لأقوال الأئمة، يظهر أنه الراجح. والله أعلم.

الثانية: مزيدة

وقد وردت في عشرين (20) راويا وسأذكرهم وفق المصطلح المزيد:

☒ **زيادة لفظ " ثقة"** : وقد وردت في حق أربعة عشر (14) راويا، لكن سأذكر منهم ثمانية (08) فقط للسبب الذي ذكر قبل؛ وهو خشية تجاوز الرسالة العدد المسموح به من الصفحات:

1- بكر بن مضر بن محمد بن حكيم المصري أبو محمد أو أبو عبد الملك ثقة ثبت من الثامنة مات سنة ثلاث أو أربع وسبعين ومائة وله نيف وسبعون، خ م د ت س[1].

قال أحمد: ثقة ليس به بأس[2].

قال ابن معين: ثقة، وكذا قال النسائي وأبو حاتم وزاد: هو أحب إلي من المفضل بن فضالة وبكر بن مضر ونافع بن يزيد متقاربان[3].

فمما سبق ذكره: يظهر جلي أن أحمد يوثقه وقد صرح بذلك وهو ما عليه غيره من النقاد.

2- الحسن بن يزيد يكنى أبا علي ويقال له الأصم صدوق يهم من الثامنة[4].

قال أحمد: الحسن بن يزيد الأصم الذي يحدث عن السُّديِّ ثقة ليس به بأس إلّا أنه حدث عن السُّديِّ عن أوس بن ضبعج، كذا كان يقول، قلت: فأوس بن ضمعج من يحدث عنه[5].

---

[1] - التقريب، 751، ص 127.

[2] - العلل، 3167، ج2، ص 481.

[3] - التهذيب، ج1، ص 487.

[4] - التقريب، 1299، ص 164.

[5] - العلل، 764، ج1، 387.

قال ابن معين: لا بأس به، وكذا قال أبو حاتم، وقد وثقه الدارقطني وغيره[1].

ومنه: فكلام أحمد صريح في توثيقه وإنما عاب عليه خطأه في نطق "ضمعج" فأبدلها "ضبعج"، وهو ما نُقل عن الأئمة أنهم يوثقونه.

3- سعيد بن الربيع العامري الحَرَشي أبو زيد الهَرَوِي البصري ثقة من صغار التاسعة وهو من أقدم شيخ للبخاري وفاة مات سنة إحدى عشرة ومائتين، خ م ت س[2].

قال أحمد: شيخ ثقة، ليس به بأس، لم أكتب عنه شيئاً، وجعل يتلهف عليه[3].

قال أبو حاتم: صدوق، وروى عنه البخاري ومسلم وغيرهما، وذكره ابن حبان في الثقات[4].

فمما جُمع قبل: فإن أحمد يوثقه بل تأسف على عدم الرواية عنه وهو مما يدل على حفظه وضبطه، والله أعلم.

4- صدقة بن خالد الأموي مولاهم أبو العباس الدمشقي ثقة من الثامنة مات سنة إحدى وسبعين وقيل ثمانين ومائة أو بعدها خ د س ق[5].

قال أحمد: صدقة بن خالد، الذي روى عنه أبو مسهر، والحكم بن موسى هذا صدقة ثقة، ليس به بأس، هذا ثقة[6].

---

[1] - التهذيب، ج2، ص 328.

[2] - التقريب، 2303، ص 235.

[3] - العلل، 1692، ج2، ص 99.

[4] - التهذيب، ج4، ص 27.

[5] - التقريب، 2911، ص 275.

[6] - العلل، 1313، ج1، ص 551. وقال: في(492، ج1، ص300): "ثقة ثقة"، وتكرر في(1411، ج2، ص20).

قال ابن معين ودحيم وابن نمير والعجلي ومحمد بن سعد وأبو زرعة وأبو حاتم: ثقة، زاد ابن نمير: وهو أوثق من صدقة بن عبد الله وصدقة بن يزيد[1].

فمما أحذ قبل: فإن أحمد يرفعه يجعله من الثقات الأثبات، لذا كرر في حقه لفظ الثقة.

5- عبد الرحمن بن شريح بن عبيد الله المَعافري أبو شريح الإسكندراني ثقة فاضل من السابعة مات سنة سبع وستين ومائة، ع[2].

قال أحمد: ليس به بأس ثقة[3].

قال ابن معين والنسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وقال العجلي: مصري ثقة[4].

ثقة[4].

مما سيق فإن: أحمد قد صرح بتوثيقه، وهو ما عليه غيره من النقاد.

6- عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب المدني نزيل عسقلان، ثقة من السادسة مات قبل سنة خمسين ومائة، خ م د س ق[5].

قال أحمد: شيخ ثقة ليس به بأس[6].

قال حنبل عن أحمد: ثقة، وكذا قال ابن معين والعجلي وأبو داود، وقال أبو حاتم: هم خمسة أخوة أوثقهم عمر وهو ثقة صدوق، وقال سفيان الثوري: لم يكن في آل عمر أفضل من عمر بن محمد بن زيد العسقلاني[1].

---

[1] - التهذيب، ج4، ص 414.

[2] - التقريب، 3892، ص 342.

[3] - العلل، 3162، ج2، ص 481.

[4] - التهذيب، ج6، ص 194.

[5] - التقريب، 4965، ص 417.

[6] - العلل، 358، ج1، ص 254. وقال في (3337، ج2، ص 506): "ثقة"، وقال في(4388، ج3، ص 101): "لا أعلم إلا خيرا".

فمما ذُكر: فإن أحمد يوثقه بل تصريح في كم من موضع بذلك مع موافقة الأئمة له فإنه يعده من أهل الحفظ.

7- القاسم بن مَعْن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود المسعودي الكوفي أبو عبد الله القاضي ثقة فاضل من السابعة مات سنة خمس وسبعين ومائة، د س[2].

قال أحمد: مستور ثقة ولي قضاء الكوفة روى عنه بن مهدي ليس به بأس[3].

قال ابن معين: كان رجلا نبيلا، وقال أبو حاتم: صدوق ثقة وكان أروى الناس للحديث والشعر وأعلمهم بالعربية والفقه، وقال أبو داود: كان ثقة يذهب إلى شيء من الإرجاء سمعت قتيبة يقوله[4].

فمما ذُكر: فإن أحمد يوثقه ولا شك وقد صرح بذلك في أكثر من موضع من العلل، بل أثنى على ورعه وكمال عقله، وهذا ما ذكره فيه غيره.

8- منصور بن عبد الرحمن الغُداني البصري الأشل صدوق يهم من السادسة م د[5].

قال أحمد: ثقة، حدث عنه إسماعيل بن علية وشعبة إلّا أنه خالف في أحاديث وهو ثقة ليس به بأس[6].

قال ابن معين وأبو داود: ثقة، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال النسائي: ليس به بأس[1].

---

[1] - التهذيب، ج7، ص 495، 496.

[2] - التقريب، 5497، ص 452.

[3] - العلل، 584، ج1، ص 328، وقال في (3340، ج2، ص 507): " ثقة روى عنه بن مهدي وكان على قضاء الكوفة وكان لا يأخذ على القضاء أجرا وكان رجلا يعقل وكان صاحب شعر ونحو وذكر خيرا".

[4] - التهذيب، ج8، ص 339.

[5] - التقريب، 6905، ص 547.

[6] - العلل، 2526، ج2، ص 344. وقال في (876، ج1، ص 412): "صالح"،

مما أُسرد: فإن أحمد قد صرح بتوثيقه مع ما فيه من مخالفة في بعض الأحاديث، فلعله بسببها زاد ليس به بأس، وهي ما جعلت أبو حاتم يقلل من حفظه، وإن كان غيره يوثقه.

☒ **زيادة ألفاظ أخرى:** قد وردت ألفاظ مختلفة في حق ستة (06) رواة، بحيث كل راوٍ خُص بزيادة خاصة في الغالب، لذا سأذكرهم جميعا دون أن أجعل لكل منهم عنوانا خاصا، وهم:

1- بكير بن عامر البجلي أبو إسماعيل الكوفي، ضعيف من السادسة، د[2].

قال أحمد: **صالح الحديث** ليس به بأس[3].

قال ابن معين: "ضعيف"، وقال مرة: ليس بشيء، وقيل ليحيى بن سعيد ما تقول فيه فقال: حفص بن غياث تركه، وحسبه إذا تركه حفص، كان حفص يروي عن كل أحد، وقال أبو زرعة: ليس بقوي، وقال النسائي: ضعيف، وقال أيضا: ليس بثقة، وقال أبو داود: ليس بالمتروك، وقال الساجي: "ضعيف" وقال الحاكم: ذكره مسلم مستشهدا به في حديث الشعبي، قلت: ووقع في سند أثر ذكره البخاري في المزارعة عن عبد الرحمن بن الأسود[4].

مما نُقل: فإن أحمد كأنه يوثقه، لكن قوله: "صالح الحديث"، وكذا "ليس هو بذاك"، " ليس بالقوي في الحديث"، يظهر أن أحمد غَيَرَ رأيُه فيه، أو كلامه هنا يعني يكتب حديثه ويعتبر أي بنظر فيه، وإن كان النقاد كأنهم مجمعين على تضعيفه.

---

[1] – التهذيب، ج10، ص 311.

[2] – التقريب، 759، ص 127.

[3] – العلل، 4850، ج3، ص 196. وقال في (797، ج1، ص 396): " كوفي ليس هو بذاك في الحديث، ليس بالقوي في الحديث"، وتكرر في (1579، ج2، ص 69).

[4] – التهذيب، ج1، 491.

2- زياد بن عبد الله بن الطفيل العامري البَكَّائي أبو محمد الكوفي صدوق ثبت في المغازي وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين، ولم يثبت أن وكيعا كذبه وله في البخاري موضع واحد متابعة، من الثامنة مات سنة ثلاث وثمانين ومائة، خ م ت ق[1].

قال أحمد: ليس به بأس، حديثه حديث أهل الصدق[2].

قال ابن معين: ليس بشيء، وكان عندي في المغازي لا بأس به، وقال مرة: لا بأس به في المغازي وأما في غيره فلا، وقال أبو داود عنه: في ابن إسحاق ثقة كأنه يضعفه في غيره، وقال عبد الله بن علي بن المديني: سألت أبي عنه فضعفه، وقال في موضع آخر: كتبت عنه شيئا كثيرا وتركته، وقال أبو زرعة: صدوق، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال النسائي: ضعيف وقال في موضع آخر: ليس بالقوي[3].

مما ذُكر قبل: فإن أحمد يوثقه، ولعله في ما روى عنه، أما غيره فيضعفه إلا في ما رواه في المغازي عن ابن إسحاق، فيظهر أنه في غيره يكتب حديثه وينظر فيه ويعتبر.

3- عمر بن عبد الله المدني مولى غُفْرة، ضعيف وكان كثير الإرسال من الخامسة مات سنة خمس أو ست وأربعين ومائة، د ت[4].

قال أحمد: ليس به بأس، وكل حديثه مراسيل[5].

---

[1] - التقريب، 2085، ص 220.

[2] - العلل، 5325، ج3، ص 298.

[3] - التهذيب، ج3، ص376.

[4] - التقريب، 4934، ص 414.

[5] - العلل، 4424، ج3، ص 107.

قال ابن معين: لم يسمع من أحد من الصحابة، وقال مرة: لم يكن به بأس، وقال في أخرى: ضعيف، وكذا قال النسائي، قال أبو بكر البزار: لم يكن به بأس وأحاديثه عن ابن عباس مرسلة، وقال أبو حاتم: لم يلق أنسا وحديثه عن بن عباس مرسل[1].

إذن: فإن أحمد يوثقه في نفسه لكنه تحفظ أو رد أحاديثه بسبب إرساله، وهو ما عليه غيره من أئمة هذا الشأن.

4- عُيَيْنَة بن عبد الرحمن بن جَوْشَن الغَطَفاني صدوق من السابعة مات في حدود الخمسين ومائة، بخ4[2].

قال أحمد: ليس به بأس صالح الحديث[3].

قال ابن معين: ليس به بأس، وقال مرة: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال أيضا: حدثنا علي بن محمد ثنا وكيع عن عيينة بن عبد الرحمن وكان ثقة، وقال النسائي ثقة[4].

ومنه: فإن أحمد يوثقه ويصحح حديثه، ولذا قال: صالح الحديث، وهو قول الأئمة غيره.

5- وُهَيْب بن خالد بن عجلان الباهلي مولاهم أبو بكر البصري ثقة ثبت لكنه تغير قليلا بآخرة من السابعة مات سنة خمس وستين ومائة وقيل بعدها، ع[5].

قال أحمد: بخ من أصحاب الحديث، ليس به بأس، وكان يحي بن سعيد يختار ابن علية، وعبد الرحمن – ابن مهدي- يختار وهيبا[1].

---

[1] – التهذيب، ج7، ص 471، 472.

[2] – التقريب، 5343، 441.

[3] – العلل، 5272، ج3، ص 286.

[4] – التهذيب، ج8، 240، 241.

[5] – التقريب، 7487، 586.

قال ابن المديني عن ابن مهدي: كان من أبصر أصحابه بالحديث والرجال، وقال معاوية بن صالح قلت لابن معين: من أثبت شيوخ البصريين قال وهيب وذكر جماعة، وقال أبو داود: ثقة، وقال أبو حاتم: ما أنقى حديثه لا تكاد تجده يحدث عن الضعفاء وهو الرابع من حفاظ البصرة، وهو ثقة، ويقال أنه لم يكن بعد شعبة أعلم بالرجال منه وكان يقال أنه يخلف حماد بن سلمة[2].

مما سيق قبل: فإن كلام أحمد صريح فأنه يعده من طبقة الحفاظ الأثبات، وكلام غيره من الأئمة وعلماء النقد يؤيده والله أعلم.

6- يزيد بن عطاء بن يزيد اليشكري مولاهم أبو خالد الواسطي البزاز سيد أبي عوانة، لين الحديث من السابعة مات سنة سبع وسبعين ومائة، عخ د[3].

قال أحمد: ليس به بأس، ثم قال: حديثه مقارب[4].

قال أحمد: ليس بقوي في الحديث، وكذا قال ابن معين، وقال ابن معين: ضعيف، وقال مرة: ثَبَت أبو عوانة وسقط مولاهم يزيد، وقال النسائي: ضعيف وقال مرة: ليس بالقوي، وقال بن عدي: ويزيد بن عطاء مع لينه حسن الحديث وعنده غرائب ويكتب حديثه[5].

مما نقل: فإن أحمد كأنه يحتاط من حديثه، وقوله: "مقارب"، أي مقارب الصحة، بمعنى: يكتب ويعتبر به وينظر فيه، وهو قريب من قول غيره من النقاد.

---

[1] – العلل، 1266، ج1، ص 535.

[2] – التهذيب، ج11، ص 169، 170.

[3] – التقريب، 7756، 603.

[4] – العلل، 3211، ج2، ص 487.

[5] – التهذيب، ج11، ص 350، 351.

خلاصة: فمما ورد من كلام أحمد في هذا المصطلح مع الزيادة فالقول فيه بحسب الزيادة وتفصيل ذلك كما يلي:

- زيادة لفظ "ثقة" فمرتبة "ثقة" وهو ما عليه غير من النقاد، وإن كررها فأعلى منه.
- زيادة " بخ من أصحاب الحديث" فمرتبته "ثقة" كما في 5: وهيب بن خالد.
- قوله "صالح الحديث" فمرتبته أعلى من الصدوق كما في: 4- عيينة بن جوشن، أما إذا ورد فيه كلام في موضع آخر من العلل فبحسبه، كما في: 1- بكير بن عامر، فالراجح أنه يكتب حديثه وينظر فيه ويعتبر به، صدوق سيء الحفظ أو ضعيف.
- من زاد فيه: حديثه حديث أهل الصدق كما في: زياد البكائي، فهو صدوق يخطئ.
- من زاد فيه: حديثه مقارب، فهو تلين، أي ممن يكتب حديثه وينظر فيه ويعتبر به.

المطلب الثالث: مصطلح (ما "به" أو "بحديثه" بأس):

☒ **ما به بأس:** وردت في ثمانية (08) رواة وهم:

1- إبراهيم بن أَبي حُرَّةَ الْحَرَّانيُّ (121 - 130 هـ)[1].

قال أحمد: شيخ قَليل الحديث ما به بأس[2].

وثقه ابن معين، وأحمد، وأبو حاتم وزاد لا بأس به، و ضعفه الساجي [3].

فمما سبق فإن: كلام أحمد صريح في توثيقه، وقد صرح بذلك، أما هنا فلعله لقلة حديثه وصفه هذا المصطلح، وقد وثقه غير من النقاد، أما كلام الساجي فلا اعتداد به مع من وثقه.

2- زيد بن رفيع الجزريّ. (131 - 140 هـ)[4].

قال أحمد: ما به بأس، روى عنه الناس، والمسعودي، ومعمر[5].

قال أبُو داود: جزري ثقة، وقال النَّسَائي: ليس بالقوي، وضعفه الدارقطني، وذكره ابنُ حبَّان في الثقات وقال: كان فقيها ورعا فاضلا، وذكره ابن شاهين في الثقات[6].

---

[1] – الذهبي، تاريخ الإسلام تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، ت: د.بشار عواد معروف، ج3، (ط1، دار الغرب الإسلامي، 2003م)، ص 367.

[2] – العلل، 4175، ج3، ص 61. وقال في(4643، ج3، ص146): إبراهيم بن أبي حرة من أهل نصيبين، ثقة.

[3] – الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ت: علي محمد البجاوي، رقم: 67، ج1، (ط1، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، 1382هـ /1963م)، ص 26.

[4] – الذهبي، تاريخ الإسلام، ج3، ص 659. مصدر سابق.

[5] – العلل، 4173، ج3، ص 61. وجاء في (1404، ج2، ص 18) قوله: " رجل من أهل الجزيرة ثِقَة ".

[6] – ابن حجر، لسان الميزان، ت: عبد الفتاح غدة، ج3، (ط1، دار البشائر الإسلامية، 2002م)، ص 555.

فمما نُقل فإن: كلام أحمد صريح في توثيقه، ونزوله لهذه العبارة هنا لعله لقلة أحاديثه، والله أعلم.

3- سعيد بن زكريا القرشي المدائني صدوق لم يكن بالحافظ من التاسعة ت ق[1].

قال أحمد: ما به بأس إن شاء الله كتبنا عنه أحاديث زمعة ثم عرضتها بعد على أبي داود الطيالسي فحدثني بها كلها إلا شيء من يسير أربعة أحاديث أو خمسة أو أقل أو أكثر[2].

قال ابن معين: ليس به بأس، وقال البخاري: صدوق، وقال أبو حاتم: ليس بذاك القوي، وقال الأثرم عن أحمد: كتبنا عنه ثم تركناه، قال عثمان بن أبي شيبة: لا بأس به صدوق ولكنه لم يكن يعرف الحديث[3].

مما ذُكر فإن: كلام أحمد صريح في توثيقه خاصة لَمَّا وافق الثقة إلا في أحاديث يسيرة.

4- صفوان بن عمرو بن هرم السكسكي أبو عمرو الحمصي ثقة من الخامسة مات سنة خمس وخمسين ومائة أو بعدها، بخ م 4[4].

قال أحمد: وما بصفوان بأس[5].

قال ابن خراش: كان ابن المبارك وغيره يوثقه، قال العجلي ودحيم وأبو حاتم والنسائي: ثقة، زاد أبو حاتم: لا بأس به، وقال ابن سعد: كان ثقة مأمونا[6].

---

[1] - التقريب، 2308، ص 235.
[2] - العلل، 5337، ج3، ص 301.
[3] - التهذيب، ج4، ص 30، 31.
[4] - التقريب، 2938، ص 277.
[5] - العلل، 1483، ج2، ص 38.
[6] - التهذيب، ج4، ص 428، 429.

مما نُقل: لا ريب في توثيق أحمد له وقد صرح بذلك في العلل[1]، لكن استعماله لهذا المصطلح هنا لأنه لم يبلغ مرتبة الثقات الأثبات وقد قارنه ببعضهم فكان دونهم.

5- عبد المؤمن ابن عبيد الله السدوسي أبو عبيدة البصري ثقة من الثامنة، قد فق[2].

قال أحمد: ما به بأس[3].

قال ابن معين: ثقة، وقال أبو داود وأبو حاتم: لا بأس به، وقال يعقوب بن سفيان ثقة[4].

فمما سبق فإن: توثيق أحمد له جلي، أما استعماله لهذا المصطلح فلعله لقلة أحاديثه.

6- عبد ربه بن بارق الحنفي الكوسج أبو عبد الله الكوفي أصله من اليمامة ويقال اسمه عبد الله صدوق يخطئ من الثامنة، ت[5].

قال أحمد: هو ابن أخي سماك الحنفي وما به بأس[6].

قال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو حاتم: عن عمرو بن علي حدثني به عبد ربه بن بارق وأثنى عليه خيرا، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الساجي سمعت الحرشي يحدث عنه بمناكير[7].

---

[1] - العلل، 2538، ج2، ص 347، وفيه قوله:" سعيد بن عبد العزيز فوق صفوان بن عمرو فقلت له: فوق صفوان؟ قال: نعم، قلت: فحريز بن عثمان الرّحبي، قال: سعيد فوقه، قلت له: فهو فوق صفوان؟ أعني حريزا، قال: نعم، حريز فوق صفوان، قلت: فالأوزاعي، قال: هؤلاء كلهم ثقات وابن جابر معهم يعني عبد الرّحمن بن يزيد بن جابر".

[2] - التقريب، 4237، ص 366.

[3] - العلل، 3310، ج2، ص 502.

[4] - التهذيب، ج6، ص 433.

[5] - التقريب، 3783، 335.

[6] - العلل، 3128، ج2، ص 477.

[7] - التهذيب، ج6، ص 125.

مما سِيق قبل: قول أحمد هذا توثيق له، لكنه دون مرتبة من يُطْلَقُ عليهم لفظ الثقة، وذلك لقلة مروياته مع ما ذكره الساجي في حقه، والعلم عند الله تعالى.

7- علي بن هاشم بن مرزوق الهاشمي الرازي صدوق من العاشرة، ق[1].

قال أحمد: ما به بأس[2].

قال ابن معين: ثقة، وقال ابن المديني: كان صدوقا وكان يتشيع، وقال مرة: ثقة، وقال أبو زرعة: صدوق، وقال أبو حاتم: كان يتشيع ويكتب حديثه، وقال الجوزجاني: كان هو وأبوه غاليين في مذهبهما، وقال عيسى بن يونس: أهل بيت تشيع وليس ثم كذب، وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره بن حبان في الثقات وقال: كان غاليا في التشيع وروى المناكير عن المشاهير[3].

فمما سبق: فكلام أحمد يُنبأُ عن توثيقه له، لكنه استعمل هذا المصطلح في حقه –وهي دون مرتبة من يطلق عليه "ثقة" عنده – بسبب تشيعه، وما قيل في بعض أحاديثه.

8- نصر بن علي بن نصر بن علي الجَهْضَمي حفيد نصر بن علي بن صُهْبَان ثقة ثبت طلب للقضاء فامتنع من العاشرة مات سنة خمسين ومائتين أو بعدها ع[4].

قال أحمد: لَا أعرفهُ وَمَا به بَأْس إن شَاءَ الله ورضيه[5].

قال أبو حاتم ثقة، وقال النسائي وابن خراش: ثقة، قال ابن جرير: ثقة عند جميعهم، وقال محمد بن علي النيسابوري: حجة[6].

---

[1] – التقريب، 4811، ص 406.

[2] – العلل، 3225، ج2، ص 489.

[3] – التهذيب، ج7، ص 392.

[4] – التقريب، 7120، ص 561.

[5] – العلل، 5173، ج3، ص 265.

[6] – التهذيب، ج10، ص 430، 431.

مما ذُكر: فكلام أحمد توثيق له، أما قوله لا أعرفه فلعله كبير معرفة وإن كان عاصره ومن أقرانه وقد شاركه في بعض شيوخه كابن مهدي وغيره.

☒ **ما بحديثه بأس:** وردت في راو واحد وهو:

1- عبد ربه بن نافع الكنَاني الحَنَاط أبو شهاب الأصغر صدوق يهم من الثامنة مات سنة إحدى أو اثنتين وسبعين ومائة خ م د س ق[1].

قال أحمد: مَا بحَديثه بَأْس فَقلت لَهُ إن يحيى بن سعيد يَقُول لَيْسَ هُوَ الْحَافظ فَلم يرض بذلك وَلم يقر به[2].

قال ابن معين: ثقة، وقال يعقوب بن شيبة: كان ثقة وكان كثير الحديث وكان رجلا صالحا لم يكن بالمتين وقد تكلموا في حفظه، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال العجلي: لا بأس به وقال مرة ثقة، وقال ابن خراش: صدوق، وقال الساجي: صدوق يهم في حديثه وكذا قال الأزدي وزاد: يخطئ[3].

ففما نُقل فإن: توثيق أحمد له ظاهر بدليل أنه لم يرضى قول يحي بن سعيد فيه، وهو ما عليه كبار النقاد ومما يؤيد ذلك إخراج الجماعة له، والله أعلم.

خلاصة: بالنسبة لمصطلح " ما به أو بحديثه بأس" فهو ما يعادل مرتبة " الثقة" وأحيانا قريب جدا من الثقة، إلا من وصف ببدعة فينزل إلى مرتبة الصدوق كما في: 7- علي بن هاشم، فإنه كان يتشيع أو غاليا في التشيع.

[1] – التقريب، 3790، ص 335.

[2] – العلل، 3299، ج2، 500.

[3] – التهذيب: ج6، ص 129.

المبحث الرابع: مصطلح "ما أرى به بأس" ونظائره

المطلب الأول: مصطلح "ما أرى به بأس"

المطلب الثاني: مصطلح (ما "كان" أو "لم يكن" أو "أرجو ألا يكون" به بأس)

المطلب الثالث: مصطلح (ما "كان" أو "لم يكن" أو "أرجو ألا يكون" به بأس)

المبحث الرابع: مصطلح "ما أرى به بأس" ونظائره

المطلب الأول: مصطلح "ما أرى به بأس"

لقد وردت هذه العبارة في حق ثلاثة وأربعين (43) راويا، لكن سأتطرق إلى نصف العدد أي اثنين وعشرون (22) راويا، وذلك لِما ذُكر قبل من قيود المنهجية الأكاديمية:

1- أشعث بن عبد الله بن جابر الحُدَّانّي الأزدي بصري يكنى أبا عبد الله وقد ينسب إلى جده وهو الحُمْلي صدوق من الخامسة خت 4[1].

قال أحمد: ما أرى به بأس[2].

قال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال النسائي: ثقة. وقال الدارقطني: يعتبر به، وقال البزار: "ليس به بأس مستقيم الحديث"، وقال العقيلي: في حديثه وهم[3].

فمما سيق: فكأن أحمد يوثقه لكن استعماله لهذا المصطلح فيه نزول عن مرتبة من قال فيه ثقة، كأنه من مرتبة: صدوق، وهذا ما يُنبأ به قول غيره، والله أعلم.

2- بكير بن معروف الأسدي أبو معاذ أو أبو الحسن الدامغاني قاضي نيسابور ثم نزيل دمشق صدوق فيه لين من السابعة مات سنة ثلاث وستين ومائة، مد[4].

قال أحمد: ما أرى به بأس[5].

---

[1] - التقريب، 527، ص 113.

[2] - العلل، 3190، ج2، ص 484.

[3] - التهذيب، ج1، ص 355، 356.

[4] - التقريب، 768، ص 128.

[5] - العلل، 2594، ج2، ص 360.

قال ابن المبارك: ارمى به، وقال أبو بكر بن أحمد بن بالويه عن عبد الله بن أحمد عن أبيه: ذاهب الحديث، وقال النسائي وأبو داود: ليس به بأس، وقال ابن عدي: ليس بكثير الرواية وأرجو أنه لا بأس به وليس حديثه بالمنكر جدا[1].

فمما ذُكر: فكأن أحمد يحسن به الظن، لذا استعمل معه هذه العبارة التي توحي أنه دون الثقة وفوق الضعيف أي ممن يكتب حديثه وينظر فيه أو صدوق سيء الحفظ.

3- جامع بن مطر الحَبْطي البصري صدوق من السادسة، ي د س[2].

قال أحمد: ما أرى به بأسا[3].

قال ابن معين: ثقة، وكذا أبو داود، وقال أبو حاتم: لا بأس به[4].

مما أُخذ: فأحمد يوثقه، لكن استخدامه لمصطلح "لا أرى به بأسا" يُنبأ بأنه: صدوق.

4- حبيب بن أبي مرزوق الرقي ثقة من السابعة مات سنة ثمان وثلاثين ومائة، ت س[5].

قال أحمد: ما أرى به بأس[6].

قال ابن معين: مشهور، وقال أبو داود: ثقة، وقال الدارقطني: ثقة يحتج به[7].

---

[1] - التهذيب، ج1، ص 496.
[2] - التقريب، 889، ص 137.
[3] - العلل، 3204، ج2، ص 486.
[4] - التهذيب، ج2، ص 57.
[5] - التقريب، 1105، ص 151.
[6] - العلل، 3513، ج2، ص 531.
[7] - التهذيب، ج2، ص 190.

فمما نُقل: فإن أحمد يوثقه لكنه ما بلغ مرتبة الثقات لذا لم يصرح بتوثيقه، وهذا صنيعه فيمن قل حديثه أو ظهر فيه بعض الخطأ أو لم يكن تام الضبط، والله أعلم.

5- حجاج بن المنهال الأنماطي أبو محمد السلمي مولاهم البصري، ثقة فاضل من التاسعة، مات سنة ست عشرة أو سبع عشرة ومائتين، ع[1].

قال أحمد: ما أرى به بأس، كان صاحب سنة، رفعه الله بالخير[2].

قال أبو داود: قال أحمد: ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة فاضل، وقال النسائي: ثقة[3].

ومنه: فإن أحمد يوثقه خاصة وقد صرح بذلك كما نقله عنه أبو داود، ومما يؤكد ذلك أنه أثنى على منهجه بأنه صاحب سنة.

6- حماد بن يحيى الأَبَح أبو بكر السلمي البصري صدوق يخطىء من الثامنة، قد ت[4].

قال أحمد: ما أرى به بأس[5].

قال عبد الرحمن بن مهدي: كان من شيوخنا نسبه يزيد بن هارون يهم في الشيء بعد الشيء، وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: لا بأس به، وقال أبو زرعة: ليس بقوي، وقال أبو داود: يخطئ كما يخطئ الناس، وقال الدولابي: يهم في الشيء بعد الشيء[6].

الشيء[6].

---

[1] - التقريب، 1137، ص 153.

[2] - العلل، 2416، ج2، ص 320.

[3] - التهذيب، ج2، ص 206، 207.

[4] - التقريب، 1509، ص 179.

[5] - العلل، 3348، ج2، ص 508. وفي رقم: 3352 قوله: " ثقة"، وكذا في (4616، ج3، ص 140).

[6] - التهذيب، ج3، ص 21، 22.

مما سيق: فإن كلام أحمد توثيق للرجل، لكن استعماله لهذا المصطلح يُوحي بشيء في حفظه، ولعله بسبب ما قيل فيه من أنه يهم في الشيء بعد الشيء.

7- سالم بن عبد الله الخياط نزل مكة وهو سالم مولى عكاشة البصري وقيل هما اثنان، صدوق سيء الحفظ من السادسة ت ق[1].

قال أحمد: ما أرى به بأس[2].

قال ابن معين: ليس بشيء، وقال: لا يسوى فلسا، وقال أبو حاتم: ليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال ابن عدي: ما أرى بعامة ما يرويه بأسا، وقد فرق ابن حبان بين المكي مولى عكاشة وبين البصري الخياط؛ فذكر المكي في الثقات وقال في البصري يقلب الأخبار ويزيد فيها ما ليس منها .. لا يحل الاحتجاج به بحال، وكذا فرق بينهما البخاري وابن أبي حاتم[3].

مما ذُكر: فإن أحمد يوثقه وقد صرح بذلك، لكن يُشكل عليه كلام غيره، لذا فإن كان الرجلان شخص واحد فكلام أحمد بخلاف ما عليه من النقاد، أما إن كانا شخصين وهو الأظهر فكلام أحمد أقرب للصواب وهو توثيق المكي الخياط، والعلم عند الله تعالى.

8- سالم بن نوح بن أبي عطاء البصري أبو سعيد العطار صدوق له أوهام من التاسعة مات بعد المائتين، بخ م د ت س[4].

قال أحمد: ما أرى به بأس[5].

---

[1] - التقريب، 2178، ص 226.

[2] - العلل، 3129، ج2، ص 477.

[3] - التهذيب، ج3، ص 440.

[4] - التقريب، 2185، ص 227.

[5] - العلل، 3351، ج2، 508.

قال ابن معين: ليس بشيء، فقال الساجي: صدوق ثقة وأهل البصرة أعلم به من يحي، وقال أبو زرعة: لا بأس به صدوق ثقة، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: عنده غرائب وأفراد وأحاديثه محتملة متقاربة[1].

مما نُقل: فإن توثيق أحمد له ظاهر، واستعمال لفظ " ما أرى به بأس" دليل على شيء في حفظه إذ أنه لم يرقى لمرتبة من يقول فيه: ثقة، وهذا بسبب أنه يَتَفرد ويُغرب.

9- شعبة بن دينار الهاشمي مولى ابن عباس المدني صدوق سيء الحفظ من الرابعة مات في وسط خلافة هشام د[2].

قال أحمد: ما أرى به بأس، قال مالك: لم يكن يشبه القرَّاء[3].

قال ابن معين: ليس به بأس وهو أحب إلي من صالح مولى التوأمة، وقال مرة: لا يكتب حديثه، وقال مالك: ليس بثقة، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال البخاري: يتكلم فيه مالك ويحتمل منه، وقال الجوزجاني والنسائي: ليس بقوي، وقال ابن عدي: لم أجد ما أنكر وأرجو أنه لا بأس به[4].

مما نُقل: فإن أحمد يميل إلى توثيقه، لكنه بسبب كلام مالك وغيره لم يطلق لفظ التوثيق في حقه، فهو عنده ممن يقرب من رتبة الصدوق، والله أعلم.

10- صالح بن محمد بن زائدة المدني أبو واقد الليثي الصغير، ضعيف من الخامسة مات بعد الأربعين ومائة، 4[5].

---

[1] - التهذيب، ج3، ص 443.

[2] - التقريب، 2792، ص 266.

[3] - العلل، 3229، ج2، ص 489.

[4] - التهذيب، ج4، ص 346، 347.

[5] - التقريب، 2885، 273.

قال أحمد: ما أرى به بأس[1].

قال ابن معين: ضعيف وليس حديثه بذاك، وقال يعقوب بن أبي شيبة: كان علي بن المديني فيما بلغنا يضعفه، وقال البخاري منكر الحديث تركه سليمان بن حرب، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: ضعيف الحديث، زاد أبو حاتم: ليس بقوي تركه سليمان بن حرب وكان صاحب غزو منكر الحديث، وقال أبو داود: لم يكن بالقوي في الحديث، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: بعض أحاديثه مستقيمة وبعضها فيها إنكار وهو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم، وقال الدارقطني: ضعيف[2].

مما سيق قبل: فكأن أحمد يحسن به الظن، وإن كان عنده لم يبلغ مرتبة الثقات، إلا أنه يدنوا من منزلة صدوق يخطأ، والعلم عند الله تعالى.

11- طلحة بن أبي سعيد الإسكندراني أبو عبد الملك القرشي أصله مدني ثقة مقل من السابعة، مات سنة سبع وخمسين ومائة، خ س[3].

قال أحمد: ما أرى به بأس[4].

قال ابن المديني: معروف، وقال أبو زرعة: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح، وقال أبو داود: روى عنه الليث وقال فيه خيرا[5].

فمما ذُكر: فإن أحمد يوثقه، لكن هذا المصطلح عنده دون الثقة، أي يتردد بين مراتب الصدق، فكأنه "صدوق"، خاصة وأنه لم يرد فيه مغمز من غيره بالأخص ممن سبقه.

12- عثمان بن واقد بن محمد بن زيد العمري صدوق ربما وهم من السابعة د ت[1].

---

[1] - العلل، 3219، ج2، ص 488.

[2] - التهذيب، ج4، ص 401.

[3] - التقريب، 3021، 282.

[4] - العلل، 3500، ج2، ص 530.

[5] - التهذيب، ج5، ص 14، 15.

قال أحمد: ما أرى به بأس[2].

قال ابن معين: ثقة، وقال الآجري عن أبي داود: ضعيف، قلت له: إن الدوري يحكي عن ابن معين أنه ثقة، فقال: هو ضعيف حدث بحديث من أتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل ولا نعلم أحدا قال هذا غيره، وقال الدارقطني: كوفي ليس به بأس[3].

مما نُقل: فكأن أحمد يميل إلى توثيقه، مع أنه لم يبلغ عنده مرتبة الثقات لذا استخدم في حقه هذا المصطلح، ثم مما قيل فيه فهو عنده صدوق.

13- علي بن سويد بن منجوف أبو الفضل السدوسي لا بأس به من السادسة خ[4].

قال أحمد: ما أرى به بأس، وقد حدث عنه يحيي بن سعيد[5].

قال ابن معين وأبو داود: ثقة، وقال النسائي: ليس به بأس، روى له البخاري حديثا واحدا في المغازي، وقال الدارقطني: ثقة[6].

مما ورد قبل: فكلام أحمد ظاهر في توثيقه، لكن استعماله لهذا المصطلح في حقه، مما يعني عنده أنه أقل ممن صرح بتوثيقهم، فربما لقلة أحاديثه أو شيء في حفظه.

14- أفلت بن خليفة العامري ويقال الذهلي ويقال الهذلي أبو حسان الكوفي ويقال له فليت، وقيل: اسمه قدامة بن عبيد الله، صدوق من الخامسة د س[1].

---

[1] - التقريب، 4526، 387.

[2] - العلل، 2704، ج2، ص 381.

[3] - التهذيب، ج7، ص 158.

[4] - التقريب، 4744، ص 402.

[5] - العلل، 3262، ج2، ص 494.

[6] - التهذيب، ج7، ص 330، 331.

قال أحمد: ما أرى به بأس، ثمّ قال: حدثنا سريح بن النّعمان قال حدثنا عبد الواحد بن زياد عن أفلت بن خليفة، قال: أبو عبد الرّحمن الثّوريّ يقول: فليت[2].

قال الدارقطني: صالح. قلت: قال أبو داود سمعت يحيى ابن معين: يقول أفلت و فليت واحد، وقال البغوي في شرح السنة: ضعف أحمد هذا الحديث لأن من رواية أفلت وهو مجهول[3].

مما ورد: فإن أحمد يذهب إلى توثيق "فُليت"، أو هو عنده صدوق لاستعماله هذا المصطلح في حقه، ويفرق بينه وبين "أفلت" لأنه مجهول عنده وذكر قول الثوري، والظاهر ما قاله ابن معين أنهما واحد، والله أعلم.

15- كثير بن زيد الأسلمي أبو محمد المدني صدوق يخطئ من السابعة مات في آخر خلافة المنصور، ر د ت ق[4].

قال أحمد: ما أرى به بأس[5].

قال ابن معين: ليس به بأس، وقال مرة: ليس بذاك وكان أولا قال ليس بشيء، وقال ابن عمار الموصلي: ثقة، وقال يعقوب بن أبي شيبة: ليس بذاك الساقط وإلى الضعف ما هو، وقال أبو زرعة: صدوق فيه لين، وقال أبو حاتم: صالح ليس بالقوي يكتب حديثه، وقال النسائي: ضعيف، وقال بن عدي: لم أر به بأسا وأرجو أنه لا بأس به[6].

---

[1] – التقريب، 546، ص 114.

[2] – العلل، 4592، ج3، 136.

[3] – التهذيب، ج1، ص 366.

[4] – التقريب، 5611، 459.

[5] – العلل، 2406، ج2، ص 317.

[6] – التهذيب، ج8، ص 413، 414.

مما نُقل: فإن أحمد يوثقه أو هو عندي صدوق يخطئ، بدليل استخدام هذه العبارة فيه، ولعله أنزله إلى هذه المنزلة بسبب ما قيل فيه وبسبب من ضعفه.

16- محمد بن عمار بن حفص بن عمر بن سعد القرظ المدني المؤذن الملقب كشاكش، لا بأس به من السابعة، ت[1].

قال أحمد: ما أرى به بأس[2].

قال ابن معين: لم يكن به بأس، وقال ابن المديني: ثقة، وقال أبو حاتم: شيخ ليس به بأس يكتب حديثه[3].

فمما سبق: فإن أحمد يوثقه وقد صرح بذلك في الموضع الآخر من العلل، أما استعمال هذه العبارة هنا فلعله مما يعتريه من بعض الخطأ أو أنه غير رأيه فيه والله أعلم.

17- مسلم بن مخراق العبدي القُرِّي البصري يكنى أبا الأسود ويقال: اسمه عبد الله بن مخراق، ويقال أبو الأسود آخر غيره، صدوق من الرابعة، م د س[4].

قال أحمد: حدث عنه شعبة، وما أرى به بأس[5].

قال أبو حاتم: شيخ، وقال النسائي: ثقة، وقال العجلي تابعي ثقة[6].

---

[1] - التقريب، 6164، ص 498.

[2] - العلل، 3189، ج2، ص 484. وقال في(5781، ج3، ص 405): "حدثنا أبو عامر العقدي عن محمد بن عمار كشاكش قال أبي ثقة".

[3] - التهذيب، ج9، ص 358.

[4] - التقريب، 6643، ص 530.

[5] - العلل، 4351، ج 2، ص 523.

[6] - التهذيب، ج10، ص 137.

مما ذُكر: فأن أحمد أحسن به الظن لرواية شعبة عنه، لأن شعبة لا يحدث إلا عن ثقة أو عمن اختبره، واستعمال أحمد هذا المصطلح في حقه أي أنه عنده لم يبلغ مرتبة الثقة الذي اختبر حفظه وضبطه، فهو صدوق، بسبب من تكلم فيه، والله أعلم.

18- المغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن حزام الحزامي المدني لقبه قصي، ثقة له غرائب من السابعة، ع.

قال أحمد: ما أرى به بأس، حدث عنه ابن مهدي، وكان عنده كتاب عن أبي الزناد[1].

قال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو داود: رجل صالح، وقال مرة: لا بأس به، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال أبو زرعة: هو أحب إلى من ابن أبي الزناد وشعيب يعني في حديث أبي الزناد، وقال ابن عدي: ينفرد بأحاديث، وأورد منها جمله ثم قال عامتها مستقيمة، وأورد له عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعا في القضاء باليمين والشاهد، وقد رواه ابن عجلان وغيره عن أبي الزناد عن بن أبي صفية عن شُريح قَولُه[2].

مما سبق ذكره: فكأن أحمد يوثقه وذَكر رواية ابن مهدي عنه لأن ابن مهدي له علم بالرجال، لكن استعمل هذه العبارة في حقه بسبب تفرده ومخالفته في بعض الأحاديث.

19- المغيرة بن مسلم الأزدي القَسْمَلي أبو سلمة الخراساني السرَّاج المدائني أصله من مرو، صدوق من السادسة، بخ ت س ق[3].

قال أحمد: ما أرى به بأس، روى عنه سفيان الثوري[4].

[1] - العلل، 3365، ج2، ص 510.
[2] - التهذيب، ج10، ص 266 ، 267.
[3] - التقريب، 6850، ص 543.
[4] - العلل، 3363، ج2، ص 510.

قال ابن معين: صالح، وقال مرة: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث صدوق، وقال الدارقطني: لا بأس به، وقال يونس بن حبيب: كان صدوقا مسلما، وقال العجلي ثقة[1].

مما سيق: فأحمد يوثقه لكنه عنده أقل منزلة من الثقة أي صدوق لذا قال فيه عبارته هذه.

20- ميمون بن موسى ويقال بن عبد الرحمن بن صفوان بن قُدامة المَرَئي أبو موسى البصري، صدوق مدلس من السابعة، ت ق.

قال أحمد: ما أرى به بأس، وكان يدلس، وكان لا يقول حدثنا الحسن[2].

قال أحمد: سمعت يحيى القطان يقول أتيت ميمونا المرئي فما صحح إلا هذه الأحاديث التي سمعتها، وقال أبو حاتم صدوق، وقال أبو داود: ليس به بأس روى عن الحسن ثلاث أشياء يعني سماعا، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال البخاري: قال أبو الوليد يعني الطيالسي: أخرج إلينا ميمون كتابا وقال إن شئتم حدثتكم بما سمعت منه وأن شئتم كتبت فيه من كل فقلنا حدثنا بما سمعت منه فحدثنا بأربعة أشياء بلا إسناد[3].

مما نُقل: فإن كلام أحمد صريح في وصفه بالتدليس مع صدقه بدليل قوله فيه: " ما أرى به بأس"، أي صدوق يخطئ لأنه حدث عن الحسن ولم يسمع منه إلا بضعت أحاديث.

21- النضر بن عربي الباهلي مولاهم أبو روح ويقال أبو عمر الحراني لا بأس به من السادسة مات سنة ثمان وستين، د ت[4].

قال أحمد: ما أرى به بأس[1].

---

[1] - التهذيب، ج10، ص 268، 269.

[2] - العلل، 3450، ج2، ص 523.

[3] - التهذيب، ج10، ص 392، 393.

[4] - التقريب، 7145، 562.

قال يحيى بن معين: ليس به بأس، وقال مرة: ثقة، وقال أبو زرعة ومحمد بن عبد الله بن نمير: ثقة، زاد بن نمير: صالح، وقال أبو حاتم: لا بأس به أسند حديثا واحدا، وقال في موضع آخر: صالح الحديث، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال ابن عدي: رأيت له أحاديث مستقيمة عمن يرويه عنه وأرجو أنه لا بأس به[2].

فمما نقل: فأحمد يوثقه، بل قد صرح بذلك في الموضع الآخر من العلل، لكن قوله هنا يضعه في مرتبة الصدوق، والعلم عند الله تعالى.

22- هاشم بن البَرِيد أبو علي الكوفي ثقة إلا أنه رمي بالتشيع من السادسة د س ق[3].

قال أحمد: ما أرى به بأس[4].

قال ابن معين: ثقة، وقال العجلي: كوفي ثقة إلا أنه يترفض، وقال الجوزجاني: كان غاليا في سوء مذهبه، وقال أبو العرب الصقلي قال أحمد بن حنبل: هاشم بن البريد ثقة وفيه تشيع قليل، وقال الدارقطني: مأمون[5].

مما نُقل: فإن أحمد يوثقه، وقد صرح بذلك كما في نقل التهذيب إلا أنه عاب عليه تشيعه، وبذالك جعله هنا من مرتبة الصدوق بسبب تشيعه، والله أعلم.

خلاصة: إن مصطلح "ما أرى به بأس" عند أحمد في عمومه توثيق وهو يعادل مرتبة الصدوق عند الحافظ، إلا أنه قد يرتفع فيعادل الثقة وقد ينزل فيقارب الصدوق سيئ الحفظ، وذلك بأمور منها:

---

[1] – العلل، 3182، ج2، ص 484. وجاء في(3987، ج3، ص 25) قوله: " ثقة".

[2] – التهذيب، ج10، ص 442، 443.

[3] – التقريب، 7252، ص 570.

[4] – العلل، 3224، ج2، ص 489.

[5] – التهذيب، ج11، ص 17.

- أن يرد عنه إطلاق لفظ الثقة في حقه في موضع آخر من العلل أو في غيره، كما في: (2- حجاج بن منهال، و 16- كشاكش و 21- النضر بن عربي وغيرهما) فرتبته عنده "ثقة" والله أعلم.
- أن يرد عنه إطلاق لفظ الثقة في حقه في موضع آخر من العلل أو في غيره مع وصفه بالبدعة، كما في: (22- هاشم بن البريد)، فهو فوق الصدوق ودون الثقة.
- أن يرد فيه وصف بالبدعة أو أن يتكلم فيه شيوخه ومن قَبله بما لا يَرُد حديثه فيُنزله إلى مرتبة الصدوق يهم أو يغلط كما في: 9- شعبة مولى ابن عباس.
- أن يرد فيه وصف بالتدليس أو غيره مع قوله "ما أرى به بأس" فيضاف ذلك إليه فيُقال فيه: صدوق يدلس، كما في: 22- ميمون بن موسى.
- قد يُذكر عن أحمد تضعيفه في غير العلل فينزل إلى صدوق سيء الحفظ، أو ممن يكتب حديثه وينظر فيه ويعتبر به، كما في: 2- بكير بن معروف.
- وهناك صورة أخرى نادرة ووحيدة وهي ألا يرد عن أحمد شيء فيه سوى هذا المصطلح، فالأصل أنه صدوق، لكن غيره من الأئمة على تضعيفه ورد حديثه بل وصفوه بالنكارة، فلعل أحمد لم يبلغه ما بلغهم، والله أعلم.

المطلب الثاني: مصطلح (ما "كان" أو "لم يكن" أو "أرجو ألا يكون" به بأس)

☒ **ما كان به بأس:** وردت في خمسة (05) من الرواة وهم:

1- الحسن بن حبيب بن نَدَبَة التميمي وقيل غير ذلك البصري الكوسج لا بأس به من التاسعة مات سنة سبع وتسعين ومائة قد س[1].

قال أحمد: ما كان به بأس[1].

[1] - التقريب، 1223، ص 159.

قال أبو زرعة: لا بأس به، وقال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات[2].

فمما سبق: فكلام أحمد توثيق له، لكنه لم يبلغ منزلة الثقات، وهو شبيه بقول أبي زرعة.

2- عبد الله بن واقد الحراني أبو قتادة أصله من خراسان، متروك، وكان أحمد يثني عليه وقال لعله كبر واختلط، وكان يدلس، من التاسعة مات سنة عشر ومائتين[3].

قال أحمد: ما كان به بأس رجل صالح يشبه أهل النسك والخير إلا أنه كان ربما أخطأ قيل له إن قوما يتكلمون فيه قال لم يكن به بأس قلت إنهم يقولون إنه لم يكن يفصل بين سفيان ويحيى بن أبي أنيسة فقال باطل كان ذكيا[4] وفي الموضع الآخر قال: لعله اختلط أما هو فكان ذكيا.

وقال عنه أيضا: لعله كبر واختلط الشيخ وقت ما رأيناه كان يشبه الناس ما علمته كان يتحرى الصدق، ... كان إذا حدثنا يقول في رجل قال لرجل حتى ذكر الزاي من شدة ورعه ... أظن أبا قتادة كان يدلس والله أعلم[5].

قال ابن معين: ليس بشيء، وقال مرة: ثقة، وقال ابن أبي حاتم سألت أبا زرعة عنه فقلت: ضعيف الحديث قال: نعم لا يحدث عنه، وسألت أبي عنه فقال: تكلموا فيه منكر الحديث وذهب حديثه، وقال البخاري: تركوه منكر الحديث، وقال: في موضع آخر سكتوا عنه، وقال النسائي ليس: بثقة[6].

---

[1] - العلل، 4661، ج3، 149.

[2] - التهذيب، ج2، 261.

[3] - التقريب، 3687، ص 328.

[4] - العلل، 216، ج1، ص 206، وتكرر كلامه في موضع آخر مع الزيادة المشار إليها: 1065، ج1، ص 465.

[5] - العلل، 1533، ج2، ص 54.

[6] - التهذيب، ج6، ص 66، 67.

مما ذُكر: يظهر أن أحمد حَسَنُ الظن فيه، بخلاف كلام الأئمة فإنهم تركوه، وإنما كلام أحمد هذا كان قبل أن يختلط ويتغير بدليل قوله في العلل، والله أعلم.

3- علي بن يزيد بن سليم الصُدائي الأكفاني فيه لين من التاسعة عس[1].

قال أحمد: ما كان به بأس[2].

قال أبو حاتم: ليس بقوي منكر الحديث عن الثقات، وذكره بن حبان في الثقات، وقال ابن عدي: أحاديثه لا تشبه أحاديث الثقات وعامة ما يرويه لا يتابع عليه[3].

مما سيق: كأن أحمد يوثقه، لكن استعماله لهذا المصطلح فيه تليين له، وكلام غيره يخالفه وهو الأظهر والله أعلم.

4- محمد بن يزيد الكلاعي الواسطي مولى خولان أصله شامي ثقة ثبت عابد من كبار التاسعة مات سنة تسعين ومائة أو قبلها أو بعدها د ت س[4].

قال أحمد: ما كان بمحمد بن يزيد الواسطي بأس، كتبه صحاح وأَصله شامي[5].

قال بن معين وأبو داود والنسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال ابن سعد: كان ثقة، وقال أحمد: كان ثبتا في الحديث[6].

مما سبق: فأحمد يوثقه، بدليل تصريحه فيما نقله عنه الحافظ، وهو قول غيره من النقاد.

5- نصر بن باب، أبو سهل الخراساني المروزي، مات في ثلاث وتسعين ومائة[1].

---

[1] - التقريب، رقم: 4816، ص 406.
[2] - العلل، رقم: 5339، ج3، ص 301.
[3] - التهذيب، ج7، ص 395، 396.
[4] - التقريب، 6403، ص 514.
[5] - العلل، 1468، ج2، 34.
[6] - التهذيب، ج9، ص 527، 528.

قال أحمد: أنكر الناس عليه حين حدث عن إبراهيم الصائغ وما كان به بأس، قلت له: إن أبا خيثمة قال: نصر بن باب كذاب، قال: ما أجترئ على هذا أن أقوله، أستغفر الله"[2].

وقال في المسند: "وإبراهيم الصائغ من أهل بلده، فلا ينكر أن يكون سمع منه[3].

قال الذهبي: " تركه جماعة، وقال البخاري: يرمونه بالكذب، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال ابن حبان: لا يحتج به"[4].

وذكر الخطيب بسنده قال: " أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، قال: سمعت يحيى بن معين وذكرت عنده نصر بن باب، فقال: كذاب، خبيث، عدو الله، ذهبت إليه أنا وابن الحجاج بن أرطاة، فأخرج إلينا كتبا كان فيها كتاب عوف، فجعل يحَدِّثَنَا، فطوى رأس الكتاب، فاستربت به، فقلت: ناولني الكتاب، وظننت أنه قد حبس عنا بعض الأحاديث، فأبَى أن يعطيني، فوثبت عليه فأخذت الكتاب منه، فنظرت فيه، وكان يحدث عن عوف فإذا أوله: بسم الله الرحمن الرحيم، حَدَّثَني نوح بن أبي مريم أَبُو عصمة الخراساني، عن عوف، فطرحت الكتاب من يدي، وقمت وتركناه، فقلت له: كيف هذا؟ فقال: هذه كتبناها عن أبي عصمة، ثم سمعتها بعد فقمنا وتركناه". ونقل عن يحيي مرة قال: ضعيف، وذكر عنه حكاية قال: " كتب يحيى بن معين، عن نصر بن باب عشرين ألف حديث، فرأى في كتاب له عن إبراهيم الصائغ، وكان يحدثهم عنه، فرأى في أوله رجلا قد محا اسمه عن إبراهيم"[5].

---

[1] – الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، رقم: 9025، ج4، ص 250.

[2] – العلل، 5338، ج3، 301.

[3] – أحمد بن حنبل، المسند، ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون، إشراف: د.عبد الله بن عبد المحسن التركي، مسند جابر رقم: 14331، ج22، (ط1، مؤسسة الرسالة، 1421هـ/ 2001م)، ص 235.

[4] – ميزان الاعتدال، 9025، ج4، ص 250.

[5] – الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، رقم: 7195، ج15، ص 376.

ومنه فإن: كلام أحمد تعديل له وإحسان الظن به على حد علمه، لكن كلام غيره خاصة ابن معين الذي جاء مفسرا أولى، وما هذا فإن أحمد استعمل في حقه هذه العبارة التي توحي بشيء من اللين في بعض حديثه، والله أعلم.

خلاصة: فهذا المصطلح لم يأت مطردا، وإن كان مراد أحمد منه فيما يبدوا أنه "صدوق"، لكن قد يعتريه من القرائن ما يرفع الراوي فوق هذه المرتبة أو ينزله إلى حد الترك، فمثلا: عدل اثنان من أصل خمسة، والباقي ضعاف، بَلْ إن "نصر بن باب" تركه جماعة.

☒ **لم يكن به بأس:** وردت في خمسة (05) من الرواة وهم:

1- الحارث بن سليمان الكندي الكوفي صدوق من السابعة د س[1].

قال أحمد: لم يكن به بأس حديثه يهوي يعني مراسيل[2].

قال ابن معين: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات[3].

مما نُقل: فإن أحمد يوثقه، لكن عامة أحاديثه مرسلة، فاستعمل معه هذا المصطلح.

2- سهل بن أبي الصلت البصري السراج صدوق له أفراد من السابعة قد[4].

قال أحمد: لم يكن بن بأس[5].

---

[1] – التقريب، 1024، ص 146.

[2] – العلل، 2603، ج2، 362.

[3] – التهذيب، ج2، 143.

[4] – التقريب، 2663، ص 258، ذُكر في العلل باسم: سهيل، والصواب "سهل" كما نص عليه غير واحد منهم الحفظ والذهبي وأبو حاتم.

[5] – العلل، 3306، ج2، ص 501.

كان يحي بن سعيد لا يرضاه، وقال أحمد قال يزيد بن هارون: كان معتزليا وكنت أصلي معه في المسجد ولا أسمع منه، وقال ابن معين: ليس به بأس، وقال البخاري ومسلم: كان ثقة، وقال أبو حاتم صالح الحديث لابأس به[1].

أقول: يظهر أن أحمد يوثقه لكن استعمل مصطلح "لم يكن به بأس" لما بلغه مما كان فيه من بدعة الاعتزال، أي أنه دون الثقة.

3- محمد بن سلمة بن عبد الله الباهلي مولاهم الحراني ثقة من التاسعة مات سنة إحدى وتسعين ومائة على الصحيح ر م 4[2].

قال أحمد: حدثنا محمد بن سلمة بحديث فقال عن بشر بن سعيد فقلت له إنما هو بسر بن سعيد فقال لي هكذا بشر بن سعيد مرتيْن وأبا أن يرجع، ثم قال: لم يكن من أصْحاب الحديث ولم يكن به بأْس أراه رجلا صالحا[3].

قال النسائي: ثقة، وقال بن سعد: كان ثقة فاضلا، وقال أبو عَروبة: أدركنا الناس لا يختلفون في فضله وحفظه، وقال العجلي: ثقة[4].

مما سبق: فقول أحمد فيه توثيق له، وإنما عاب عنه قلة ضبطه لبعض أسماء الرواة وعدم رجوعه عن خطئه وإصراره عليه، إذ أنه لم يكن من أصحاب الحديث.

4- محمد بن عبد الوهاب القَنَاد أبو يحيى الكوفي ويقال له السكري أيضا ثقة عابد من التاسعة مات سنة اثنتي عشرة ومائتين ت س ق[5].

---

[1] - التهذيب، ج4، ص 254، 255.

[2] - التقريب، 5922، ص 481.

[3] - العلل، 4255، ج3، ص 77.

[4] - التهذيب، ج9، ص 194.

[5] - التقريب، 6105، 494.

قال أحمد: ثقَة لم يكن به بأس[1].

قال أبو حاتم: ثقة، وقال الترمذي: شيخ ثقة، وقال الحسن بن الربيع: الثقة المسلم[2].

مما ذُكر: كلامه صريح في توثيقه، ولفظة " ثقة لم يكن به بأس" دلالة على زيادة ضبطه وعدالته ويشهد لذلك توثيق أبو حاتم له مع ما عُلم منه من شدته في التوثيق.

5- هشام بن لاحق أبو عثمان المدائنيُّ (181 - 190 هـ)[3].

قال أحمد: لم يكن به بأس رفع عن عاصم أحاديث لم ترفع أسندها إلى سلمان وأنكر شبابة حديثا حدثنا به هشام عن نعيم بن حكيم عن أبي مريم عن علي في الحج سجدتين، فقال شبابة أنا قد سمعت منه حديث هذا الشيخ وأنكر يعني حديث نعيم[4].

قال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به، وقال النسائيُّ: ليس به بأس، وقال الذهبي عن أحمد بن حنبل: تركت حديثه، قال الذهبي: كان قد روى عنه[5].

مما سبق: فظاهر كلام أحمد في العلل تعديله مع الكلام في حفظه، حيث أنه يَرفع أحاديث لم تُرفع، ويؤيده إنكار شبابة لحديثه ثم يعضد هذا قول الذهبي عن أحمد: تركت حديث، فإن ثبت النقل عن أحمد فكأنه كان يُحسن به الظن لعدالته ثم تبين له أن لا يضبط أحاديثه فتركه، وإلا فهو حسن الحديث إلا في روايته عن عاصم الأحول ونعيم بن حكيم، والله أعلم.

---

[1] - العلل، 2708، ج2، ص 383.

[2] - التهذيب، ج9، ص 319، 320.

[3] - تاريخ الإسلام، ج4، 991.

[4] - العلل، 5334، ج3، 300.

[5] - ميزان الاعتدال، ج4، 306.

خلاصة: مراد أحمد من هذه العبارة تعديل الرواة وقبول مروياته، وهي توثيق منه وصاحبها من مرتبة الصدوق أو أعلى بقليل، وخاصة من زاد مع هذا المصطلح لفظ "ثقة" فمرتبته "ثقة"، وأحيانا يكون ثقة فبسبب نوع بدعة يعبر عنه بهذا المصطلح.

☒ **أرجو ألا يكون به بأس:** وردت في راويين هما:

1- عبد الجبار بن العباس الشبَامي نزل الكوفة صدوق يتشيع من السابعة بخ قد ت[1].

قال أحمد: أرجو ألا يكون به بأس حدثنا عنه وكيع وأبو نعيم وكان يتشيع[2].

قال ابن معين وأبو داود: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: ثقة، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه يفرط في التشيع[3].

فمما سيق: فالذي يُفهم من كلام أحمد مدح حفظه وضبطه مع ما فيه من بدعة التشيع، وهو موافق لما صرح به غيره من النقاد، لذا فهو عنده حسن الحديث صدوق.

2- محمد بن عباد بن جعفر بن مخزوم المخزومي المكي ثقة من الثالثة ع[4].

قال أحمد: حديثه حديث أهل الصدق وأرجو ألا يكون به بأس، وسمعته مرة ذكره فقال: يقع في قلبي أنه صدوق[5].

قال عثمان الدارمي عن ابن معين: ثقة مشهور، وقال أبو زرعة: ثقة، وقال أبو حاتم: لا بأس بحديثه، وقال بن سعد: كان ثقة قليل الحديث[6].

---

[1] - التقريب، 3741، ص 332.
[2] - العلل، رقم: 2513، ج2، ص 341.
[3] - التهذيب، ج6، ص 101، 102.
[4] - التقريب، رقم: 5992، ص 486.
[5] - العلل، رقم: 2831، ج2، ص 409.
[6] - التهذيب، ج9، ص 243.

مما نُقل: فكلام أحمد صريح في أنه صدوق، و "أرجو ألا يكون به بأس" دليل على ذلك.

خلاصة: هذا المصطلح من أحمد يعادل مرتبة الثقة، ووصف به راويين، الأول: بسبب تشيعه لم يقل في حقه "ثقة"، والثاني: بسبب قلة حديثه وورعه من إطلاق لفظ الثقة إلا كمن كان كثير الحديث حافظا، من أصحاب الحديث وصفه بهذا الوصف، والله أعلم

المطلب الثالث: مصطلح (ما "أعلم" أو "أظن" "به" أو "بحديثه" بأس)

☒ **ما أعلم به بأسا:** وردت في ثلاث (03) رواة:

1- صالح بن نبهان المدني مولى التَوْأَمَة صدوق اختلط بآخره من الرابعة مات سنة خمس أو ست وعشرين ومائة، د ت ق[1].

قال أحمد وذُكر له رأي مالك فيه: مالك كان قد أدرك صالحا وقد اختلط أو هو كبير ما أعلم به بأسا من سمع قديما وقد روى عنه أكابر أهل المدينة[2]. وقال في موضع آخر: ما آرى به بأس من سمع منه قديما[3].

قال ابن عيينة: سمعت منه ولعابه يسيل يعني من الكبر وما علمت أحدا من أصحابنا يحدث عنه لا مالك ولا غيره، وقال ابن معين: ليس بقوي في الحديث، وقال مرة: ثقة حجة قيل له: إن مالكا ترك السماع منه، فقال: إن مالكا إنما أدركه بعد أن كبر وخرف، والثوري إنما أدركه بعدما خرف وسمع منه أحاديث منكرات، ولكن ابن أبي ذئب سمع منه قبل أن يخرف، وقال أبو زرعة والنسائي: ضعيف، وقال أبو حاتم والنسائي أيضا: ليس بقوي، قال ابن عدي: لا بأس به إذا روى عنه القدماء مثل ابن

[1] – التقريب، 2892 ص 274.

[2] – العلل، 2379، ج2، ص 311.

[3] – نفس المصدر، 4479، ج3، ص 115.

أبي ذئب وابن جريج وزياد بن سعد ومن سمع منه بآخره وهو مختلط يعني فهو ضعيف[1].

مما سبق: فظاهر كلام أحمد، تصحيح رواية من سمع منه قديما ورد رواية من سمع منه بآخرة، وهو الصواب فيما يبدو والله أعلم.

2- عبد الله بن شريك العامري الكوفي صدوق يتشيع من الثالثة س[2].

قال أحمد: ما أعلم به بأسا[3].

قال الحافظ: كان ابن مهدي قد ترك التحديث عنه، وقال أحمد وابن معين وأبو زرعة: ثقة، وقال أبو حاتم والنسائي: ليس بقوي، وقال النسائي في موضع آخر: ليس به بأس[4].

مما جُمع: فرأي أحمد فيه أنه يوثقه، وإنما استعمل هذه العبارة من ترك ابن مهدي له.

3- مختار بن فُلْفُل مولى عمرو بن حريث صدوق له أوهام من الخامسة م د ت س[5].

قال أحمد: لا أعلم به بأسا لا أعلم إلَّا خيرا[6].

قال غير عبد الله عن أحمد: ثقة، وكذا قال ابن معين وأبو حاتم والعجلي ومحمد بن عبد الله بن عمار والنسائي وقال أبو حاتم أيضا: شيخ كوفي[7].

---

[1] - التهذيب، 4/ 405 -406.
[2] -التقريب، 3384 ص 307.
[3] - العلل 3193، ج2، ص 484.
[4] - التهذيب، 5/ 253.
[5] - التقريب، 6524، ص 523.
[6] - العلل، 3321، ج2، ص 504.
[7] - التهذيب، 10/ 69.

مما سبق: يظهر من قول أحمد توثيقه، وقد صرح بهذا في ما نقله عنه غير ابنه، وهو رأي غيره من الأئمة.

خلاصة: هذا المصطلح من أحمد قريب جدا من الثقة وإن لم يصرح فإما لرميٍّ ببدعة من غيره، أو تحفظا إن كان من شيوخه من ترك الرواية عنه، وبعضها يصرح بلفظ الثقة.

☒ **ما أعلم بحديثه بأسا:** وردت في راو واحد

1- عبد الله بن أبي لَبيد المدني أبو المغيرة نزل الكوفة ثقة رمي بالقدر من السادسة مات سنة بضع وثلاثين ومائة خ م د س ق[1].

قال أحمد: كان قدم الكوفة ما أعلم بحديثه بأسا حدث عنه بن إسحاق وابن عيينة والثوري وكان يرى القدر[2].

ابن معين: ثقة، أبو حاتم: صدوق في الحديث، النسائي: ليس به بأس[3].

مما ذُكر: فظاهر كلام أحمد توثيقه، وإنما بسبب بدعة القدر لم يطلق لفظ "الثقة" عليه والله أعلم.

☒ **ما أظن به بأس:** وردت في راو واحد

1- سالم ابن أبي حفصة العجلي أبو يونس الكوفي صدوق في الحديث إلا أنه شيعي غالي من الرابعة مات في حدود الأربعين ومائة بخ ت[4].

[1] - التقريب، 3552 ص 319.
[2] - العلل، 830، ج1، ص 403.
[3] - التهذيب، 5/ 372.
[4] - التقريب، 2171، ص 226.

قال أحمد: كان شيعيا له رأي ما أظن به بأسا يعني في الحديث روى عنه الثوري وهو قليل الحديث[1].

قال عمرو بن علي: ضعيف الحديث يفرط في التشيع، كان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه، وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: هو من عتق الشيعة يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن عدي له أحاديث وعامة ما يرويه في فضائل أهل البيت وهو من الغالين في متشيعي أهل الكوفة وإنما عيب عليه الغلو فيه وأما أحاديثه فأرجو أنه لا بأس به[2].

مما سبق: فكلام أحمد توثيق له، وإنما عيب عليه غلوه في التشيع، لذا استعمل في حقه هذه العبارة التى تنزل دون مرتبة من قال فيه "ثقة"، والله أعلم.

[1] – العلل، 1295، ج1، ص 446.

[2] – التهذيب، ج3، ص 433، 434.

خـــــــــاتمة

الحمد لله وحده على توفيقه لإتمام هذا البحث المتواضع، وعلى ما رزقني من رغبة في إكماله وأنساني ما لقيت في غضون ذلك، وأتم عليَّ النعمة بأن ملأ قلبي لذة العيش معه طول فترة إنجازه، فسعيت قدر الإمكان أن أخرجه في أحسن صورة، لكن سبحانه كتب على كل شيء خلقه النقصان، وإن كان من شيء يُختم به فهو حصيلة ما قيل في ثنايا هذا البحث:

1. دقة منهج المحدثين في كلامهم وحكمهم على الرواة.
2. لقد ورد مصطلح "لا بأس به" وسياقاته في كتاب العلل للإمام أحمد في حق 153 راويا.
3. كل من ورد فيه أحد تلك المصطلحات بدون زيادة أو وورود حكم آخر في موضع آخر وبعد مقارنتها بأقوال النقاد جاءت مراتبهم متجاذبة بين: صدوق، وصدوق يخطئ وصدوق يهم، وصدوق كثير الغلط ونادرا جدا ما تنزل للضعيف.
4. ويمكن حصر مراتب الرواة المعنيين بالدراسة في جميع المصطلحات مابين المرتبة الثالثة والخامسة من مراتب الحافظ ابن حجر، ونادرا جدا أن ينزل أحدهم إلى ما دون ذلك.
5. من خلال الدراسة يظهر أن مراد أحمد من إطلاق مصطلح "لا بأس به" مجردا في حق أحد الرواة هو أنه "صدوق يغلط". وإن كان هناك تفاوت بين من وصفهم به، أما لو جاءت معه زيادة فالغالب تكون مؤثرة بحسبها.
6. بينما مراده فيما يبدو من خلال مصطلح "ليس به بأس" مجردا ولم يرد ما يخالفه في موضع آخر فإنه قريب جدا من "الثقة" أو قل "صدوق"، بينما إذا جاء عنه شيء آخر فعندئذ ينظر فيه.

7. أما في مصطلح "ما به بأس" وقريباتها فهي أرفع من التي قبلها حتى أنها في كثير من الأحيان يُراد بها "ثقة" إلا ما جاءت زيادة أو كلام آخر.
8. أما إطلاقه لمصطلح "ما أرى به بأس" فهي مساوية لمرتبة الصدوق عند الحافظ ما لم يُنقل عنه فيه غيرها فعندئذ لها حكم آخر.
9. أما "ما كان به بأس" فيعادل المرتبة الخامسة عند الحافظ ابن حجر أو هو ممن يكتب حديث وينظر فيه ويعتبر به، بينما "لم يكن به بأس" فأرفع منها وتعادل الصدوق أي المرتبة الرابعة عند الحافظ، وأخيرا "أرجو ألا يكون به بأس" فهو أرفع من سابقيه بل يعادل مرتبة الثقة إلا إذا وصف صاحبه ببدعة فإنه ينزله قليلا، كل ما ذكر إذا جاءت مفردة أما إذا ورد كلام آخر أو أي شيء فبحسبه.

10. بالنسبة لمصطلح " ما أعلم به بأس" وأخواته فجميعها متقاربة وهي من الطبقة الخامسة وترتفع أحيانا في بعضهم للرابعة.

11. كل من وصف ببدعة أو تكلم فيه من قَبله فإن أحمد ينزل من مكانته، والله أعلم.

أما النصائح والتوصيات:

- ✓ إن مصطلحات الأئمة مازالت تحتاج لدراسة مستفيضة ودقيقة، ومقارنتها مع بعضها البعض للوقوف على مدلولاتها.
- ✓ مازال كتاب "العلل" يحتاج لكثير عناية حتى يسهل الاستفادة منه.
- ✓ الحرص الحرص على ضبط مراتب الرواة بدقة ولا ينبغي الاكتفاء بكلام الحافظ فقط.
- ✓ يجب العناية بعلم العلل والجرح والتعديل لدقتهما ومدار التصحيح والتضعيف عليهما.

ملحق الرواة الذين قال فيه أحمد "لا بأس به" أو أحد سياقاتها

مصطلح " لا بأس به"							
الرقم	الراوي	العلل	المذكرة		الرقم	الراوي	العلل	المذكرة
01	جعفر بن بُرْقان الكلابي	4395	26		02	حفص بن عبد الرحمن	1011	27
03	الربيع بن صَبيح السعدي	1895	27		04	روَّاد بن الجراح	1457	28
05	محمد بن مصعب	3840	28			/		
مصطلح " ليس به بأس" مجرد								
01	إبراهيم بن مهاجر	2511	30		02	إبراهيم بن سليمان	3226	/
03	أشعث بن عبد الملك	1146	31		04	أيوب القصاب	932	/
05	أيوب بن موسى	3213	31		06	بشير بن طلحة	4315	/
07	ثابت بن ثوبان	4360	32		08	ثابت بن عمارة	3311	/
09	ثور بن يزيد	3553	32		10	جعفر بن إياس	3267	33
11	حبيب بن شهاب	3192	/		12	حجاج الأحول	1318	/
13	حجاج بن حسان القيسي	1316	33		14	حرب بن سريح	3111	/
15	حفص بن ميسرة	3142	/		16	حميد بن زياد	4126	34
17	سعيد بن زيد بن درهم	4125	34		18	سعيد المقبري	5268	/
19	سعيد بن زيد	3461	/		20	سلام بن سليم	3148	35
21	صالح الدهان	3191	/		22	الصلت بن بهرام	2379	/
23	طلحة بن نافع	3113	35		24	عَائِذ بْن حبيب	2511	/
25	عباس بن معبد	831	36		26	عبد الحميد بن جعفر	3223	/
27	عبد الرحمن بن إسحاق	3307	37		28	عبد الله بن براد	5966	/
29	عبد الله بن محمد سحبل	1190	37		30	عبيد الله بن أبي جَعْفَر	3165	/
31	عبيد الله بن أبي زِيَاد	1504	38		32	عثمان البتي	1291	/
33	عثمان الشحام	1670	38		34	عثمان الشمام	3464	/
35	عثمان بن غياث	3281	/		36	عطاف بن خالد	1485	39
37	عطية بن الحارث	1521	/		38	علي بن عبد الأعلى	5259	39
39	عمارة الصيدلاني	4568	/		40	عمر بن أبي زَائِدَة	971	40
41	عمر بن الوليد	3238	/		42	عمر بن أيوب	1263	/
43	عمران بن أبي عطاء	3169	40		44	عَمْرو بن أبي عَمْرو	1525	/

45	عيسى بن دينار	2508	41		46	كادح بن جعفر	3942	/
47	كيسان أبو سعيد المقبري	5268	/		48	محمد بن أبي بكر بن حزم	5155	41
49	محمد بن الحسن	5330	42		50	محمد بن مروان العقيلي	3927	/
51	محمد بن مسلم المكي	3152	42		52	محمد بن هلال	1476	43
53	مسعود بن علي	3283	/		54	نهشل بن حريث العدوي	4562	/
55	هارون بن المغيرة الرازي	2649	44		56	هلال بن سلمان أبو محلم	5542	44
57	الوضين بن عطاء		45		58	يحي بن عبد الله الجابر	804	45
مصطلح "ليس بحديثه بأس"					01	يزيد بن طهمان الرقاشي	3584	46
مصطلح " ليس به بأس" مع زيادة لفظ ثقة								
01	بكر بن مضر	3167	48		02	جويرية بن أسماء	3609	/
03	الحسن بن يزيد الأصم	764	48		04	زيد بن حباب	1702	/
05	سعيد بن الربيع الهروي	1692	49		06	صالح بن مسلم البكري	3242	/
07	صدقة بن خالد	1313	49		08	ضمرة بن ربيعة	3604	/
09	عبد الرحمن بن شريح	3162	50		10	عبد الملك بن أبي كثير	3258	/
11	عمر بن محمد بن زيد	358	50		12	القاسم بن معن	584	51
13	محمد بن راشد الخزاعي	3322	/		14	منصور بن عبد الرحمن	2526	51
15	موسى بن سالم	3265	/		16	/		
مصطلح " ليس به بأس" مع زيادات مختلفة								
01	بكير بن عامر	4850	52		02	زياد بن عبد الله البكائي	5325	53
03	عمر مولى غفرة	4424	54		04	عيينة بن عبد الرحمن	5272	54
05	وهيب بن خالد	1266	55		06	يزيد بن عطاء	3211	55
مصطلح " ما به بأس"								
01	إبراهيم بن أَبي حُرَّةَ	4175	57		02	زيد بن رفيع	4173	57
03	سعيد بن زكريا القرشي	5337	58		04	صفوان بن عمرو السكسكي	1483	58
05	عبد المؤمن السدوسي	3310	59		06	عبد ريه بن بارق	3128	59
07	علي بن هاشم	3225	60		08	نصر بن علب الجهضمي	5173	60
مصطلح " ما بحديثه بأس"					01	عبد ربه بن نافع الكناني	3299	61
مصطلح " ما أرى به بأس"								
01	الأخضر بن عجلان	4424	/		02	أشعث الحداني	3190	62

03	أم عمر بنت حسان	5324	/		04	بكير بن معروف أبو معاذ	2594	62
05	جابر بن صبح	4475	/		06	جامع بن مطر الحبطي	3204	63
07	جنيد بن العلاء	2577	/		08	حبيب بن أبي مرزوق	3513	63
09	حجاجٍ الأسود القسملي	1318	/		10	حجاج بن منهال	2416	64
11	حسين بن محمد	5845	/		12	حماد بن يحيى الأبح	3274	64
13	خالد الزيات	3129	/		14	الربيع بن حبيب	3241	/
15	سالم الخياط المكي	3348	65		16	سالم بن غيلان البصري	3347	/
17	سالم بن نوح	3351	65		18	سكن بن أبي كريمة	85	/
19	سلمة بن موسى	4343	/		20	سويد بن نجيح أبي قطبة	5677	/
21	شعبة مولى ابن عباس	3229	66		22	شعيب بن إسحاق	3127	/
23	صالح بن محمد بن زائدة	3219	66		24	طلحة القصاب	1213	/
25	طلحة بن أبي سعيد	3500	67		26	طلحة بن النضر	3545	/
27	عثمان بن واقد	2704	67		28	عطاء بن دينار	4451	/
29	علي بن سويد	3263	68		30	عمر بن حسان البرجمي	1960	/
31	أفلت (فليت) العامري	4592	69		32	كثير بن زيد	2406	69
33	محمد بن خالد بن عثمة	5935	/		34	محمد بن عمار كشاكش	3189	70
35	المختار بن عمرو	3312	/		36	مسلم القري	3451	70
37	مسلم بن أبي مسلم	3372	/		38	المغيرة بن عبد الرحمن	3365	71
39	المغيرة بن مسلم	3363	71		40	موسى الصغير	3314	/
41	ميمون بن موسى المرئي	3450	72		42	النضر بن عربي	3182	72
43	هاشم بن البريد	3224	73		44	/		
مصطلح " ما كان به بأس"								
01	الحسن بن حبيب	4661	74		04	عبد الله بن واقد الحراني	216	75
03	علي بن يزيد الصدائي	5339	76		06	محمد بن يزيد الكلاعي	6403	76
05	نصر بن باب	5338	76		08	/		
مصطلح " لم يكن به بأس"								
01	الحارث بن سليمان	2603	78		02	سهل بن أبي الصلت	3306	78
03	محمد بن سلمة الباهلي	4255	79		04	محمد بن عبد الوهاب القناد	2708	79
05	هشام بن لاحق	5334	80		06	/		

مصطلح " أرجو ألا يكون به بأس"							
01	عبد الجبار بن العباس	2513	81		02	محمد بن عباد المخزومي	2831	81
مصطلح " ما أعلم به بأس"							
01	صالح بن نبهان	2379	82		02	عبد الله بن شريك	3193	82
03	مختار بن فلفل	3321	83			/		
مصطلح " ما أعلم بحديثه بأس"					01	عبد الله بن أبي لبيد	830	84
مصطلح " ما أظن به بأس"					01	سالم بن أبي حفصة العجلي	1295	84

فهرس أسماء الأعلام

اسم العلم **الصفحة**

أبو بكر بن أبي شيبة 18

أحمد بن إبراهيم الدورقي 18

أحمد بن منيع 18

إسحاق بن منصور الكوسج 18

زهير بن حرب بن شداد أبو خيثمة 18

سهل بن يوسف الأنماطي 03

عبد الله بن أبي فروة 05

عبد الله بن أحمد بن حنبل 17

عثمان بن أبي شيبة 18

محمد بن العلاء الكوفي أبو كريب 18

محمد بن بشار ، بندار 18

يحي بن معين 18

قائمة المصادر والمراجع

1- تاريخ الإسلام تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، ، شمس الدين الذهبي (748هـ)، ت: د.بشار عواد معروف، (ط1، دار الغرب الإسلامي، 2003م).

2- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (463هـ)، ت: د.بشار عواد، (ط1، دار الغرب الإسلامي – بيروت، 1422هـ/ 2002م).

3- تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (571هـ)، ت: عمرو بن غرامة العمروي، (ط لابوجد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ / 1995م).

4- تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، ت: محمد عوامة، (ط1، دار الرشيد – سوريا، 1406هـ/ 1986).

5- تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، (ط1، مطبعة دائرة المعارف النظامية- الهند، 1326هـ).

6- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن، أبو الحجاج المزي (742هـ)، ت: د.بشار عواد معروف، (ط1، مؤسسة الرسالة- بيروت، 1400هـ/ 1980م).

7- الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي ابن أبي حاتم (327هـ)، (ط1، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، و دار إحياء التراث العربي – بيروت، 1271هـ / 1952م)،

8- سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي (748هـ)، ت: مجموعة من المؤلفين بإشراف شعيب الأرناؤط، (ط3، مؤسسة الرسالة، 1405هـ/ 1985م)

9- سيرة الإمام أحمد بن حنبل، صالح بن أحمد بن حنبل(265هـ)، ت: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، (ط2، دار الدعوة – الإسكندرية، 1404هـ).

10- الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (322هـ)، ت: عبد المعطي أمين قلعجي، (ط1، دار المكتبة العلمية – بيروت، 1404هـ - 1984م).

11- العلل ومعرفة الرجال، برواية ابنه عبد الله، أبو عبد الله أحمد بن حنبل (241هـ)، ت: وصي الله عباس، (ط2، دار الخاني – الرياض، 1422هـ / 2001م)

12- الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (365هـ)، ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض مع مشاركة: عبد الفتاح أبو سنة، (ط1، الكتب العلمية – بيروت- لبنان، 1418هـ /1997م).

13- لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، ت: عبد الفتاح غدة، ج3، (ط1، دار البشائر الإسلامية، 2002م).

14- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، أبو عبيد عبد الله البكري الأندلسي (ت: 487هـ)، (ط3، عالم الكتب- بيروت، 1403هـ).

15- مناقب الإمام أحمد، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (597هـ)، ت: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، (ط2، دار هجر، 1409هـ)

16- منهج الإمام أحمد في إعلال الحديث، بشير علي عمر، (ط1، وقف السلام، 1425هـ / 2005م).

17- منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل من خلال كتابه العلل، د.أبو بكر كافي، (ط1، دار ابن حزم بيروت – لبنان، 1426هـ/ 2005).

18- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين الذهبي(748هـ)، ت: علي محمد البجاوي، (ط1، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، 1382هـ /1963م).

فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

المقدمة ..... أ

المبحث الأول: التعريف بالإمام أحمد 02

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ونشأته وطلبه للعلم 02

المطلب الثاني: تلاميذه وشيوخه وثناء العلماء عليه 07

المطلب الثالث: وفاته ومؤلفاته 10

المبحث الثاني: التعريف بكتاب العلل ومنهج مؤلِفه فيه 14

المطلب الأول: التعريف بالكتاب 14

المطلب الثاني: منهج المؤلِف في كتابه 20

المبحث الثالث: مصطلح "لا بأس به" وأشباهه 28

المطلب الأول: مصطلح "لا بأس به" 28

المطلب الثاني: مصطلح " ليس به بأس"..... 32

المطلب الثالث: مصطلح (ما "به" أو "بحديثه" بأس) 59

المبحث الرابع: مصطلح "ما أرى به بأس" ونظائره 65

المطلب الأول: مصطلح "ما أرى به بأس" 65

المطلب الثاني: مصطلح (ما "كان" أو "لم يكن" أو "أرجو ألا يكون" به بأس).. 77

المطلب الثالث: مصطلح (ما "أعلم" أو "أظن" "به" أو "بحديثه" بأس) 85

الخاتمة 89

ملحق الرواة الذين قال فيه أحمد "لا بأس به" أو أحد سياقاتها 91

فهرس أسماء الأعلام 95

قائمة المصادر والمراجع 96

فهرس الموضوعات 98